



رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي مقاربات نظرية وخيارات تنموية

د. عدنان ياسين مصطفى



حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي

مقاربات نظرية وخيارات تنموية

أ.د. عدنان ياسين مصطفى*

مقدمة:

وضعت تقارير التنمية البشرية منذ انطلاقتها الأولى عام ١٩٩٠ الإنسان محوراً للتنمية وغايتها، فهي لا تركز فقط على الدخل القومي كونه أحد أهم محاور التنمية، بل تمتد لتشمل قدرات الأفراد، وطاقاتهم، وأدوارهم، ومكانن قوتهم وضعفهم؛ لضمان حياة طويلة، وصحية، وخلاقية.

لقد واجهت المجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل تطورها وبنائها وأنماط معيشتها مختلف أنواع الأزمات والتحديات الخارجية والمعوقات الداخلية التي أثرت وبأشكال متفاوتة في مسارها التنموي بدءاً بالاقتصاد، والمتغيرات الديمغرافية، والنسيج المجتمعي، وصولاً إلى الكوارث الناجمة عن الفيضانات والزلازل.

ومن دون شك أن التأثير الواسع والخطير للنزاعات والأزمات في العراق وما صاحبها من مخاضات عميرة متلاحقة ولأكثر من ثلاثة عقود تفرض واقعاً يتطلب التركيز على تناول موضوع الصمود بتكثيف الحوارات والمناقشات الجادة في السعي إلى تخفيف الصدمات ودرء المخاطر، ومن خلال تقويم قدرات المجتمع وطاقاته الحيوية ودور رأس المال الاجتماعي في بناء الدولة، وتعزيز التماسك المجتمعي؛ لذا فإن هذه الدراسة تتطلع إلى تحسين فرص الفهم وإثارة الوعي بين جميع شركاء التنمية على المستوى المحلي والوطني والدولي، بأهمية القوة الحيوية الفاعلة للشراكات، والتعاون، والتشبيك، والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء الصمود المجتمعي. وهذه المظاهر لرأس المال الاجتماعي تصبح أكثر أهمية حينما يفتقد نظام درء المخاطر، وتخفيف الصدمات للموارد المادية، وضعف القدرات البشرية، ووضوح الرؤية والاستجابة للآثار الناجمة عن الأزمات.

* أستاذ علم اجتماع التنمية / جامعة بغداد.

وبالترباط مع حقائق الوجود الاجتماعي، تنظر الأدبيات التنموية إلى الصمود Resilience Societal بوصفه عملية متنامية تعكس قدرة الحكومات المحلية وشركاء التنمية الآخرين، وفي مقدمتهم القوى الفاعلة في المجتمع المحلي على المطاولة، ومقاومة التحديات الناجمة عن آثار الأزمة، واستيعاب الصدمات، والتكيف، والتعافي، وتضميد الجراح من آثار الإرهاب والعنف والنزوح، وإعادة البناء بنحو أفضل. وهناك إدراك متزايد بأن الأزمات تتأثر في الواقع بالعمل الإنساني أو التقاعس عن العمل، فضلاً عن طبيعة الخيارات التنموية. ومن دون شك، أن البلدان التي حققت تقدماً ملموساً في مؤشرات التنمية البشرية في الوقت الحاضر، تدفع كلفاً عالية في مواجهة الأحداث المدمرة، فالأضرار الناجمة عن تلك الأزمات قد تدفع بالبلاد إلى الركود، والتشطي، والصراع، وربما تؤدي إلى التفكك.

وبناءً على هذه المعطيات يصبح رأس المال الاجتماعي حجر الزاوية في رسم السياسات الناجعة للوقاية والحد من الخسائر الناجمة عن تراكم الأزمات؛ لتشكل بالنتيجة الأساس الصلب لصمود المجتمع واستقراره، وتخفيف الكلف الاجتماعية عن كاهله.

ولعل من دواعي الاهتمام بموضوع رأس المال الاجتماعي - كونه الوجه المخفي للمرونة والصمود- ما تمتلكه المجتمعات التقليدية الأصيلة المتكافلة المتناغمة، برصيدها الحضاري وامتدادها التاريخي من عمق أنطولوجي -بتعبير عالم الاجتماع باسكر- ولاسيما في زمن الأزمات، ففيها مستويات من الوجود تحت ما يظهر على السطح أبعد مما يبدو للعيان، وهذه المستويات التحتية ذات أهمية خاصة؛ لأنها تساعدنا على فهم عناصر رأس المال الاجتماعي ومكوناته؛ وبالتالي تفسير ما هو بادٍ لنا. وتكون الخصوصية هنا مفهوماً ثقافياً ورأس مال ومسؤولية اجتماعية ومدنية يكرس الالتزام بها الأمان الفردي، والأسري، والسلم الأهلي، والتماسك الاجتماعي.

لماذا البحث في هذا الموضوع؟

عرف العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم حروباً وصراعات خارجية وداخلية مختلفة، ومرّ في حالات كثيرة من انعدام الاستقرار السياسي، وقد تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها، وعلى فعالية مؤسساتها وشرعيتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي

١- آيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤،

١٩٩٩، ص: ٤٣.

وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية. واليوم يواجه تحديات أساسية مرتبطة بالقدرة على مواجهة الأزمات والاضطرابات وهشاشة الوضع الداخلي، ولعل أبرز تلك التحديات أزمة الإرهاب والنزوح الداخلي وما يطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنحو عام، وعلى التجاوب المحلي لتعزيز التماسك الاجتماعي بنحو خاص.

ومن أجل ذلك، يعيد هذا الواقع فتح النقاش من جديد في موضوع رأس المال الاجتماعي الذي ظل حتى وقت قريب لا يحظى بالاهتمام الحقيقي؛ حيث تفرض ظروف التحدي المتفاقمة وتداعياتها على الأمن الإنساني في العراق بأن يصبح مفهوم الصمود (Resilience) محوراً رئيساً في مناقشة سياسات الحد من الصدمات والمخاطر، وما ينجم عنها من مشكلات في المنطقة، من خلال تقييم مرونة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وقدراتها، ودور رأس المال الاجتماعي في التخفيف منها، إذ تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصورات ومؤشرات يمكن أن تسهم في تحسين الفهم وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة الوطنية والمحلية المتعددة حول قوة عمليات التواصل والتعاون وحيويتها، والشراكات والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء مجتمعات قوية.

فالمهجرون واللاجئون والنازحون والمهاجرون بسبب الأزمات والكوارث ليسوا فقط الفئة الأكثر هشاشة لجهة الاحتياجات الأساسية والضرورية من إيواء، وغذاء، وعناية طبية، وغيرها، بل هم أيضاً الفئة التي تعاني من أشكال متعددة من التهميش والإقصاء والتمييز وحتى الاضطهاد، بما في ذلك داخل البلد الواحد؛ مما يهدد النسيج المجتمعي بالتفكك.

فعلى وفق هذه المعطيات يصبح رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر وبناء مجتمع المنعة، في وقت أصبحت الدولة تعاني من أزمات مالية، وتشظي في بناها الاجتماعية، وتفكك في منظومات صنع السياسات العامة التي تحكم وتحدد كيفية التخطيط والاستجابة للكوارث والأزمات، ومن ثم يصبح رأس المال الاجتماعي محوراً رئيساً وصمام أمان المجتمع للتأمين ضد أخطار محدقة، وتيارات متربصة، ومنع الانزلاق والتشظي، والحد من خسائر يدفع ثمنها الجيل الحالي والأجيال اللاحقة؛ وبالتالي يشكل حجر الزاوية في قدرة المجتمعات المحلية على المطاولة، وتمكينها من الرد الحضاري المناسب.

وتعدُّ هذه الدراسة من بواكير الدراسات التي تركز على دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز صمود الدولة والمجتمع من الأخطار والتحديات، وأنها تهدف إلى إبلاغ السياسات والممارسات الحالية بأهمية رأس المال الاجتماعي في تعزيز المرونة والصمود في البلاد، وقد جاءت أهمية هذه الدراسة من خلال المعطيات الآتية:

١. على الرغم من الاهتمام المتنامي على الصعيد المحلي والدولية بموضوع الصمود وعلاقته بالتنمية البشرية، إلا أن الدور الرئيس والمهم لرأس مال الاجتماعي في تعزيز فرص الصمود والاستقرار ظل مهملًا حتى وقت قريب؛ لذا فإن هذا المفهوم يحتاج إلى إعطاء مساحة أوسع، وإبراز أكبر في الخطط والسياسات والبرامج التنموية، في الوقت الذي يتطلب ترسيخ هذا المفهوم في أدبيات التنمية البشرية المستدامة كونه أحد الوسائل المحركة لتمكين الأفراد، وتعزيز فرص مشاركتهم.

٢. استمر العراق ومنذ عقود من الزمن بالتعرُّض لحروب وأزمات متواصلة ذات آثار بنيوية مدمرة للزرع والضرع. وعلى الرغم من الجهود الرسمية وغير الرسمية الحثيثة في مواجهة تلك الآثار، غير أنها بقيت محدودة في تركيزها وعمقها وطبيعتها تناولها لأهم الإشكاليات التنموية ومحاولة سبر أغوارها. لقد استمرت تلك الجهود مبعثرة تركز بالأساس على الاستجابة، في حين أظهرت خطط التخفيف من المخاطر ضعفاً واضحاً في الارتقاء إلى مستويات التحدي، وتراجعت استجابة المجتمعات المحلية في أداء أدوارها التنموية، وما زالت هذه الجهود محدودة تعاني ضعفاً في التنسيق والتكامل مع الجهود الوطنية والدولية.

٣. تشكل المعلومات قيمة جوهرية في بداية الأزمة، ولاسيما حين تتحقق المشاركة في المعلومة مع الجهات والقوى الفاعلة التي تتولى التخفيف من المخاطر، وهذا يعزز من نشاطات اللجان المركزية العليا التي تتولى إدارة الأزمة. وحينما يتعرض هذا النظام للتشطي والتصدع، فإن القنوات الرسمية والبديلة للتواصل تستبدل هذا النظام، ويصبح رأس المال الاجتماعي الأداة والواسطة الرئيسة للاتصال.

٤. غالباً ما تقوم الشراكات داخل منظومات درء المخاطر وتخفيف الصدمات بين القوى الفاعلة غير الحكومية في المجتمع والقيادات المركزية العليا على العلاقات غير الرسمية-الشخصية والصدقات؛ وهذا يدل بالنتيجة على متانة رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي. وقد تشكل

في بعض الأحيان -وبنحوٍ مفاجئٍ وغير مخطط له- شراكات تمنع المنظومة المعنية ببدء المخاطر والكوارث المحلية من التصرف بنحوٍ مستمرٍ و متماسكٍ من أجل زيادة المرونة، وتعزيز الصمود من خلال رأس المال الاجتماعي.

٥. إن الروابط الوثيقة في المجتمع المحلي كثيراً ما تدعم النشاطات والفعاليات الخاصة بالعمل التطوعي. كما نلاحظ خلال أزمة النزوح في العراق، حيث شكلت قدرات المجتمع المحلي مصدراً رئيساً لتلك النشاطات سواء أكانت محسوبة أم غير محسوبة، وغالباً ما تشكل المخازير الأمنية معوقاً مباشراً لنشاطات العمل التطوعي، والحد من فرص تقديم الخدمات من قبلهم.

٦. في كثير من الأحيان تتجاهل المنظمات والهيئات الخاصة بتخفيف الصدمات ودرء المخاطر في ظروف الأزمات حاجات الجماعات الهشة (المسنون، والمعاقون، والأيتام، والنساء المعيلات للأسر...) على الرغم من وجود هذه الشرائح في الأجنحة المعدة من قبل هذه الهيئات، وهذا يتطلب جهداً استثنائياً ومتابعة مستمرة ولاسيما في فترات الأزمات التي تتطلب حالات الإخلاء.

٧. حينما يكون عمل الهيئات الوطنية والمحلية متكاملًا ومنسقًا وشفافًا ومقدمًا للمعلومات في الوقت المناسب للمواطنين ولصناع القرار، فإن الثقة بالفاعلين الرئيسيين تتعزز وتقوى على صعيد المؤسسة، وهي تساعد في عمليات النهوض بالتعبئة للمواطنين ولاسيما حينما تتفاقم الأزمة، وتساعد في رفع مستوى التضامن والتعاون على صعيد النظام الاجتماعي.

٨. كلما امتزجت العلاقات والروابط الاجتماعية وحالة التجاوب المحلي وانصهرت في إطار من التفاعل الإيجابي البناء، مكنها ذلك من زيادة القدرات للتعامل والتكيف مع الأزمات ودرء الصدمات. وبالمقابل حينما يكون النظام خاملاً ولا يؤدي وظائفه الأساسية بنجاح، تكون قيمة الروابط الشخصية وشبكات العلاقات ومبادرات المواطنين أكثر فاعلية ووضوحاً في استجابتها المبكرة لتجسير الفجوة بين الاستجابة المتأخرة للنظام.

أولاً: تحديد المفاهيم والمصطلحات:

١- رأس المال الاجتماعي Social Capital:

يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى طبيعة الروابط التي تجمع بين الأفراد والمجموعات البشرية داخل المجتمع^٢، وهو بذلك يؤدي دوراً مهماً في صياغة المشكلات الاجتماعية فضلاً عن مدى قدرة المجتمعات الإنسانية على التعاون والتعايش السلمي مع بعضها، وقد ارتبطت الصياغة الصريحة لهذا المفهوم بالأبحاث المهمة بقضايا التنمية الاجتماعية والسياسية.

وبنحو عام، يمثل رأس المال الاجتماعي قيمة اجتماعية تضع الناس في إطار من التفاعل والاتصال مع الجماعات أو الشبكات، فالناس في أي مجتمع إنساني يعتمدون وبنحو منظم على منظومة من الاتصالات؛ وهم بذلك لديهم تفاعلات مختلفة داخل الشبكات، وبينون في الوقت نفسه منظومات جديدة يومياً، على سبيل المثال: يجد الناس فرصة عمل من خلال الاتصالات المشتركة، والتعامل مع الحالات السلبية في أثناء الأزمة من خلال دعم العائلة والأصدقاء أو المجتمع الأوسع. فالناس يعملون باستمرار على تحسين أداء أعمالهم على أساس الأفكار التي يحصلون عليها في أثناء المشاركة بناءً على صلاتهم بالشبكات الحرفية/ المهنية؛ وبالتالي يصبح رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه بعض المجموعات من الناس (الأسرة، الجيرة، المجتمع المحلي، أو الأمة) أهم الأدوات التي تُستخدم على أساس يومي.

وفضلاً عن الشبكات، هناك من المكونات الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي التي تُعرف بقواعد المعاملة بالمثل (التضامن) والثقة، على سبيل المثال: تزداد مستويات السعادة والرفاه في المجتمعات التي تتسم بشبكة دائمة من الاتصال والثقة^٣.

وعلى ما ذكر آنفاً يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات الاجتماعية التي تسهل الأعمال الجماعية المشتركة والتعاون بين الناس؛ ومن هنا يتضح أن رأس المال الاجتماعي يستند إلى الارتباط بالجماعة، وشبكة العلاقات الاجتماعية،

٢- بن أحمد حوكا، الرأس المال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب، مجلة إضافات: العددان ٢٩-٣٠، شتاء-ربيع ٢٠١٥، ص: ١٦٢-١٨٢.
3 -Helliwell, J.F., Layard, R. and Sachs, J. (eds). World Happiness Report 2015. New York, Sustainable Development Solutions Network. 2015.

والتساند الاجتماعي، وبناء الثقة، والمقابلة بالمثل، والمساواة بين المواطنين التي تساعد على تكوين الجماعات الفرعية.

ويشير معجم مفاهيم التنمية إلى أن رأس المال الاجتماعي يمثل الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي، التي تتجسد عبر تقوية منظمات المجتمع المدني، وتنشيط البلديات، وتقوية البنية القانونية والتنظيمية لمؤسسات المجتمع والدولة؛ وبناءً على هذا التصور يتسع مفهوم رأس المال الاجتماعي وينحدر واسع ليتجاوز رأس المال المادي أو البشري؛ ليكون مفتاحاً للتنمية المستدامة. فالاستدامة مبنية على الأخلاق الاجتماعية القائمة على العدل والتفويض - حق كل إنسان في المشاركة-، والمساءلة والتضامن بين الأجيال، وهي توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس وبناء قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يلي حاجات الجيل الحالي دون التفريط باستحقاقات الأجيال اللاحقة^٤.

من المهم أن نلاحظ أن رأس المال الاجتماعي يعتمد أساساً على وقائع السياق الاجتماعي^٥، وطبقاً لهذا السياق تمثل الأشكال المختلفة من رأس المال الاجتماعي مظاهر متنوعة في مختلف المجتمعات وتتغير مع مرور الزمن؛ وبناءً على ذلك، تسعى المجتمعات على اختلاف أطرافها وتركيبها لتطوير مزيج متنوع الأبعاد من رأس المال الاجتماعي ذات الصلة الخاصة بسياقاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتاريخية^٦.

وفي الوقت الذي يرى إدوارد، أن رأس المال الاجتماعي يمثل مجموعة المعايير والقيم الناجمة عن التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس، يركز بورديو^٧ على أهمية الأسرة ودورها، إذ يرى أنها هي من تقوم بتنظيم رأس المال الاجتماعي وتنقله من جيل إلى آخر، كما أكد أنه يحافظ على التفاعل الاجتماعي بين القوى الفردية والجماعية ضمن الطبقات الاجتماعية

٤- الاسكوا والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

5- See for example: Bourdieu, P. 1986. 'The Forms of Capital'. In J. Richardson (ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York, Greenwood. pp. 241-258; Gress, J. (2004), 'Showing the Seeds of Social Capital'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 176-183; Putnam, R. 1993. 'The Prosperous Community: Social Capital and Public Life'. The American Prospect, 13: 35-42.

6 - Gress, J. (2004), 'Showing the Seeds of Social Capital'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 176-183; Rohe, W. 2004. 'Building Social Capital through Community Development'. Journal of the American Planning Association, 70(2): 158-164.

7- Bourdieu, P., Op Cit.

داخل المجتمع.

لقد أظهرت كثير من الدراسات والبحوث المعنية بالشأن التنموي أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في برامج التنمية، والتخفيف من الفقر والبطالة، وتحسين الظروف البيئية واستدامتها. وقد أظهرت الدراسات التحريية كذلك أن رأس المال الاجتماعي يزداد عند الأفراد الذين يتعاونون جيداً مع مجتمعاتهم المحلية والذين يبذلون جهداً كبيراً في تقديم خدماتهم بكل تضحية وإخلاص دون مقابل، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسوية، والجمعيات الخيرية بتشكيلاتها التقليدية والحديثة.

٢- الصمود:

أما مفهوم الصمود Resilience فيمكن تعريفه على نطاق واسع بأنه يمثل «قدرة النظام أو المجتمع المعرض للمخاطر على المرونة في مقاومة المخاطر واستيعابها والتعافي من آثارها في وقت قياسي، وبطريق ومسالك فعالة، بما في ذلك حفظ البنى والوظائف الأساسية واستعادتها»^٨. وهكذا، فإن عناصر المرونة تنطوي على قدرة النظام الاجتماعي على التعلم؛ لضمان توسيع الخيارات المتاحة وضمان مرونتها، فضلاً عن أن الوعي بالمخاطر المحتملة والتعلم من الأحداث السلبية، عناصر مهمة لتأمين إمكانات الاستعداد، والتأهب، والتعافي؛ وهذا من شأنه أن يعزز من مرونة النظام الاجتماعي على الصمود والمطالبة دون انهيار؛ للحد من آثار الصدمات، وسرعة تضميد الجراح لبناء مجتمع المنعة^٩.

لقد ارتبط مفهوم الصمود اليوم مباشرة بسلسلة المفاهيم الدولية المعنية بالحد من مخاطر الأزمات والكوارث في العالم، حيث أطلقت الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة للتخفيف من الكوارث (UNISDR) عام ٢٠٠٩، الذي استخدم فيه -إلى حدٍ كبير- مفهوم المرونة والصمود في مواجهة مخاطر تلك الأزمات^{١٠}. وفي إطار هذا السياق، تعتمد المفاهيم والممارسات الفعلية

8 - UNISDR., UNISDR Terminology on Disaster Risk Reduction, Geneva, UNISDR, 2009.

9 - Schipper, F. L. and L. Langston. A Comparative Overview of Resilience Measurement Frameworks: Analyzing Indicators and Approaches, Working Paper 422, London, ODI., 2015.

10 - Mayunga, J. Understanding and Applying the Concept of Community Disaster Resilience: A Capital-based Approach. A draft working paper prepared for the summer academy for social vulnerability and resilience building, 22-28 July 2007, Munich, Germany, 2007.

11 - UNISDR, Op Cit.

لتخفيف الصدمات، ودرء المخاطر، ومن ثم بناء المنعة سلسلة من الجهود المنهجية؛ لتحليل العوامل المسببة للأزمات والكوارث وإدارتها، بما في ذلك إمكانات خفض احتمالات التعرض للمخاطر، وتقليل هشاشة الأشخاص والممتلكات، وإدارة حكيمة للأرض والبيئة، فضلاً عن تحسين خيارات التأهب وتطويرها لمواجهة الظواهر السلبية.

وعلى النقيض من النهج الذي كانت تعتمد الإدارات التقليدية للأزمات الذي بقي يركز على الاستعداد للطوارئ والاستجابة للكوارث، فإن أنموذج الحد من مخاطر الأزمات الجديد قد تحول في التركيز على الوقاية، وتخفيف الصدمات، ودرء المخاطر، ومعالجة الآثار الناجمة عنها¹².

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مفاهيم الهشاشة البشرية والقدرات تقع في قلب مفاهيم الحد من مخاطر الأزمات والكوارث الذي يهدف لمعالجة الكوارث قبل حدوثها وتأثيرها على عملية التنمية¹³. إذ تركز معادلة الحد من المخاطر على تحديد مستويات التحدي بالمقارنة بين الكوارث؛ وبالتالي يعمل باتجاه التخفيف من الصدمات، والحد من التعرض للمخاطر، وخفض مستويات الهشاشة بين الناس والمجتمعات المحلية، وتحسين درجات التأهب والإنذار المبكر من المخاطر المحتملة. ولا يراودنا أدنى شك، أن خطر الكارثة يعتمد على مستوى التنمية في سياقاتها المجتمعية مثل الديموغرافيا، والفقر، المساواة بين الجنسين، التحضر، البيئة، والتغير المناخي.

ويتطلب التعامل مع المخاطر فهماً جيداً للعوامل الرئيسة الكامنة والدافعة، وحتى وقت قريب، لم يحظ التأثير البعيد المدى للكوارث الطبيعية على التنمية باهتمام وافٍ بل لم يكن معترف بها. واليوم، احتلت قضية الأزمات وما تشكله من تداعيات على الأمن الإنساني، ووجهات نظر الإنسان بالإجراءات وارتباطها بالكوارث باهتمام كبير ومناقشات مستفيضة، وأدجت في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث¹⁴. وفضلاً عن ذلك قد انعكست الملفات الاجتماعية للمجتمعات المحلية والديناميات الاجتماعية لشبكات العلاقات في مستويات رأس المال الاجتماعي، وهي تشكل اليوم نقطة اعتراف مهمة كونها عاملاً مهماً لبناء استراتيجيات الحد من مخاطر الأزمات والكوارث. وقد أثار هذا الموضوع أيضاً مناقشات وحوارات حول قواعد وأنظمة الحد من مخاطر الكوارث على مختلف المستويات كونها الوسيلة الأكثر فاعلية واستدامة، فجميع هذه الجوانب تشكل عناصر لا

12 -UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP.

13 -Ibid.

14 -Ibid.

غنى عنها في بناء مجتمعات أكثر أمناً وصبوراً.

وبناءً على ما تقدم، تمثل المرونة وصبود المجتمع حالة الانتقال من المناهج والأساليب التقليدية للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر إلى الأطر والسياسات العالمية الحديثة لمواجهة التحدي وبناء المنعة.

ثانياً: الأسس النظرية وأنواع رأس المال الاجتماعي:

تستند الفكرة المركزية لرأس المال الاجتماعي إلى أن شبكات العلاقات لها قيمة فردية وجمعية، وقد استدل الباحثون في التأصيل لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أعمال بيير بورديو وبوتنام. إذ عرف بورديو رأس المال الاجتماعي كمجموعة من العلاقات الاجتماعية الفعلية أو الكامنة القابلة للاستخدام؛ لجلب المنافع المادية أو الرمزية^{١٥}. بينما يدور مفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي تناوله العالم روبرت بوتنام R. Putnam حول مفاهيم الشبكات الاجتماعية والثقة، ومعايير المعاملة بالمثل. وتشمل الشبكات^{١٦} أعلى وفق هذا الإطار الالتزامات المتبادلة داخل المجموعة، والقائمة على أساس التضامن (قواعد المعاملة بالمثل) والثقة، فعلى وفق بوتنام^{١٧}، تنعكس أهمية الشبكات في صدى التفاعل مع البيئات الثقافية والثقة وقواعد المشاركة بالمعاملة في المثل في خلق رأس المال الاجتماعي كسلعة «خاصة» و«عامة»^{١٨}؛ وهكذا، فإن قيمة رأس المال الاجتماعي تنعكس في قدرته على إشراك الناس في مجالي التعاون والتنسيق؛ من أجل تحقيق المصالح الشخصية والعامة أو إحداهما.

لقد ركز بوتنام كثيراً على قضايا المشاركة العامة، ومستويات الثقة بين السكان، وتوصل إلى أنّ تآكل رأس المال الاجتماعي له نتائج وخيمة على صيرورة الديمقراطية، ومستقبل التماسك الاجتماعي، ويميز بوتنام بين ثلاثة أشكال من رأس المال الاجتماعي، وذلك بدلالة الروابط الاجتماعية التي يستند إليها^{١٨}:

15 -Bourdieu, Pierre, «The Forms of Capital.» in: John G. Richardson, ed., Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York: Westport; London: Greenwood Press, 1986.

١٦- تُستخرج الأشكال المختلفة من الشبكات الاجتماعية من قبل المختصين بالعلوم الاجتماعية، والأكثر شيوعاً يشير إلى الشبكات الاجتماعية الأفقية، والعمودية، الرسمية وغير الرسمية التي تتسم بروابط قوية أو ضعيفة.

17 -Putnam, R., Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York, Simon & Schuster, 2000.

١٨- محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠٠٧.

- رأس المال الشخصي المؤسس على العلاقات الحميمة، وبينني على الأسرة وزمرة الأصدقاء المقربين.
- رأس المال الاجتماعي التواصلي المبني على علاقات التجاور السكني والمهني.
- رأس المال المؤسسي القائم على الارتباطات الوجدانية مع المؤسسات العامة والمدنية.

وغالباً ما تشكل هذه الأشكال من رأس المال الاجتماعي موارد كامنة قابلة للاستعمال في ظروف الأزمات والكوارث والتحديات الاجتماعية، ويرى بوتنام أن قوة رأس المال الاجتماعي لا تستند فقط إلى وجود سمات الفضيلة في منظومات الأخلاق الدينية، ولكنها تركز إلى انخراط الناس في الأعمال الإنسانية والخيرية المنتجة للثقة الاجتماعية.

ويأتي رأس المال الاجتماعي في أشكال وأحجام مختلفة، فضلاً عن مظاهر اجتماعية إيجابية وسلبية¹⁹، والأكثر شيوعاً يتم التمييز فيها بين الروابط والجسور وحلقات الوصل لرأس المال الاجتماعي؛ وهنا تشير روابط رأس المال الاجتماعي إلى بناء الشبكات الاجتماعية المبنية على فهم الهويات المشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، والعرق، والعمر، والجنس، والتعليم، والدين، واللغة وغيرها. إذ يصف العلاقات بين الناس على وفق الخصائص الشخصية والاجتماعية المماثلة، التي تشمل أفراد العائلة، أو الأصدقاء أو الأقارب، أو الجيران؛ وهنا يمكن أن تظهر حلقات الترابط برأس المال الاجتماعي على مستوى المنظمات والتجمعات القائمة على أسس دينية، أو الرياضة المحلية والأندية. ولكن هذا النوع من رأس المال الاجتماعي في كثير من الأحيان ينظر إلى الداخل وقد يكون حكراً على أشخاص من خارج المجموعة لأنه غالباً ما يرتبط بهويات متجانسة؛ ونتيجة، الترابط في رأس المال الاجتماعي يمكن أن تتكون مظاهر اجتماعية سلبية مثل التمييز والاستبعاد الاجتماعي أو الفساد.

إن إقامة جسور من التفاعل الإيجابي والثقة عبر فئات المجتمع بمختلف هوياتهم وألوانهم يعزز رأس المال الاجتماعي ويجعل لأوضاع أكثر استقراراً من خلال الجمع بين الناس واحتوائهم في بوتقة من التلاحم والتفاعل والمشاركة؛ مما يترك أثراً كبيراً على مسارات الصمود والتماسك الاجتماعي. وهذه الروابط التي تظهر تنوعاً ديموغرافياً وتوفر المعلومات والموارد الجديدة يمكن أن

19- Putnam, Op Cit.

تساعد الأفراد في تحقيق التقدم الذي ينشده المجتمع بصورة مبكرة^{٢٠}. وترسم جسور رأس المال الاجتماعي الاتصالات بين الأفراد وإن اختلفوا في نواح كثيرة ولكنهم يشتركون في المصلحة أو المؤسسة. على سبيل المثال: يسهم إقامة الجسور والشبكات في تحقيق نموذج للروابط مع الأصول الخارجية والانتشار الفعال للمعلومات، وهذا الأمر بلا شك يساعد في العثور على فرصة العمل، أو التواصل مع أناس يتشابهون في وجهات النظر في المجالات السياسة أو الفن مثلاً، فهذه المنظومة من الجسور والتفاعلات لرأس المال الاجتماعي تعزز فرص الاندماج الاجتماعي بصهر الهويات الفرعية في إطار الهوية الوطنية الجامعة. وإنما أيضاً تساعد على توسيع التشابكات والعلاقات المدنية؛ لتحقيق أهداف مشتركة، وبمكناها المساعدة كذلك على نطاق أوسع في انتشار المعلومات، وأخيراً، يمكن القول إن ربط رأس المال الاجتماعي يتطلب أساساً تعزيز الروابط بين المجتمع المدني والدولة والمواطنين وصناع القرار، ويشمل هذا التصنيف أيضاً التمييز بين الروابط الرسمية أو غير رسمية، وكذلك الثقة الاجتماعية العميقة، وقواعد المعاملة بالمثل.

وفي سياق الأزمات، يصبح ترابط رأس المال غاية ذات قيمة عليا لتأمين عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ ومساعدة المحتاجين، وإن جسور رأس المال الاجتماعي مفيدة لعمليات تضמיד الجراح، وتعزيز فرص الانتعاش؛ لأنها تسمح للأفراد بالاستفادة من الموارد بين الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي تنوع مصادر الدعم في الوقت الذي تمكن رأس المال الاجتماعي من بناء روابط أفضل، وترصين أعمق للمعرفة في المؤسسات التي تخفف الصدمات وتحقق الاستجابة والدعم المبكر وتعزز عمليات الإنعاش.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعي في العراق:

يُطرح اليوم الشعور بالثغرة المتزايدة التي تجسدها طبيعة الولاءات والانتماءات المشتتة التي تحكم منظومات السلوك والممارسات اليومية للإنسان العراقي في ظل دولة رخوة تتجاوزها تيارات وتحديات كبيرة؛ وقد نجم عن تلك المتغيرات أن تأثرت وبشدة المصادر التقليدية لرأس المال الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فعلى سبيل المثال تأثرت العلاقات المتبادلة بين الثقافة ورأس المال الاجتماعي في المجتمع التقليدي العراقي، واضطر ملايين الناس إلى النزوح داخل البلد أو خارجه، وتعاضمت حالة التشظي وتفشت روح الانقسامية نتيجة الحرب والإرهاب والتفجيرات وما رافقها

20 -Ibid.

من انتشار لأشكال متعددة للعنف. وفي المدن كما هو في الريف، تضاغت حركة النزوح، وتقلصت صور التضامن التقليدي، ولم تتمكن كثير من العوائل من الحفاظ على مستويات معيشية لائقة وبقاء أوضاعها سليمة على الرغم من تغيير أماكن تواجدنا خارج مناطق النزاع.

لقد فرضت ظروف الغزو بعد عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من تدهور ناجم عن الإرهاب، والتطرف، والنزوح عصراً جديداً من العنف المنظم والهجمات المنهجية على البنية التقليدية للمجتمع العراقي وعلى قواعد الثقافة والمنظمات والشبكات، وحتى الأسرة، حيث قوضت روابط الثقة بين أعضائها، وهي أوضاع قادت إلى زرع بذور عميقة الجذور للخوف. وعلى صعيد آخر أفضى الحراك الاجتماعي المزيف (القائم على الإزاحة) إلى اتساع مساحة الفوارق الطبقية، على الرغم من محاولات تحسين الوضع الاقتصادي وتطور شبكات الأمان الاجتماعي. غير أن ظروف الإرهاب والعنف وما صاحبها من نزوح ملايين من السكان، ساعدت بشكل أو بآخر على تقويض أسس التفاعل بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ إذ أدت هذه التجربة القاسية التي تعرض فيها المجتمع، بنية وحضارة وشخصية وموارد، إلى شلل مؤسسي شبه تام، واستنزاف لطاقات البلد وخبراته العلمية والمعرفية، إلى جانب الاستهداف المنظم لتراثه ومنظوماته القيمية والأخلاقية.

انعكست ظروف النزاع وما يعقبها من مظاهر النزوح على رأس المال الاجتماعي وتركت آثاراً بنوية أهمها:

- الخسائر الكبيرة في الموارد البشرية (وفيات، إصابات، اضطرابات ما بعد الأزمة، وغيرها).
- تدمير البنية التحتية المادية، سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تدني واسع في قطاع الخدمات (التعليم، والصحة، وغيرها).
- استهداف منظم لمنظومات القيم والمعايير وتعاضم خطر مغذيات الكراهية.
- زيادة العداة بين أطراف الصراع السياسي والتباس العلاقة بين المواطن والدولة وعدم الثقة بها.
- تغييرات واسعة في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في سياسة الدولة الاقتصادية والبطالة والملكية.
- التهجير القسري للسكان (زيادة الحراك والنزوح).

- سياسات الإقصاء والتهميش لشرائح فاعلة في المجتمع.
- تدهور واضح في المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والضبط الاجتماعي.
- ضعف الأمن وانحياز سلطة القانون والنظام.
- ممارسات الاعتقال والحجز وما تركته من آثار نفسية واجتماعية على أوضاع الفرد والأسرة والمجتمع.
- ضعف كفاءة المؤسسات الإصلاحية (الأحداث والبالغين) وقدراتها.
- الفساد المالي والإداري.
- التشظي والانقسام على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي.

المرجعيات الثقافية وسؤال الثقة الاجتماعية: بعض المعطيات الميدانية

يعدُّ العامل الثقافي من أهم المتغيرات في الدراسات التنموية، إذ يجد وجهته عند تحليل خيارات الناس وتوجهاتهم وأولوياتهم نحو أهداف محددة. فالمرجعيات الثقافية -ولاسيما في المجتمعات التقليدية- هي أساس بناء الصورة النمطية، وهي أساس تكوين الشخصية، بل هي تشكل نواتها ونقطة ارتكازها؛ إذ لا بدَّ لكل إنسان أو كيان اجتماعي -مهما صغر حجمه أو كبر- من إطار مرجعي يوجه سلوكه وخيارته، ويتيح تحديد مواقفه من مختلف الأوضاع والقضايا، بل أكثر من ذلك، يشكل نظرته إلى الذات، وإلى المحيط الذي يعيش فيه؛ وهنا يدخل البعد الثقافي في هذه المرجعية.

ومع أن المجتمع العراقي شهد تغييرات مهمة خلال العقود الماضية إلا أن جذور المواقف التقليدية نحو مختلف القضايا ما زالت قوية. إذ ما تزال القبيلة تحافظ على أطرها التاريخية والثقافية، على الرغم من أن وجودها تعرض إلى عملية تفكيك أضعف بعض مرتكزاتها المادية والسياسية ولاسيما في مراكز المدن الكبيرة. فالمرجعيات الدينية والعشائرية ما تزال تشكل مرتكزاً أساسياً لإعادة إنتاج أشكال الوعي والمشاعر المشتركة للمجموعات السكانية في مختلف مناطق العراق، وهنا يمكننا القول إن المرجعيات الدينية ما تزال الحجر الأساس في تشكيل مصادر الثقة في جميع محافظات العراق، يليها الترابط القبلي، فما الصورة التي يشكلها المواطن العراقي عن المؤسسات والمنظمات؟ وما ثقة الأفراد حسب درجة انتمائهم القبلي أو المناطقي أو العائلي؟

لقد أظهرت المعطيات الإحصائية في الجدول (١) حول معدلات الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) بالأسخاص والمؤسسات والمنظمات التي تشكل الإطار البنوي للمجتمع أن رجال الدين ما زالوا يحظون بأعلى مستوى للثقة في جميع محافظات العراق بلغت (٨٠٪)، يليهم شيوخ العشائر (٧١٪) فالجيش العراقي (٧٠٪) ثم القضاء (٦٦٪)؛ وتؤكد هذه المعطيات بما لا يقبل الشك أن العلاقات الحميمة والروابط الأولية مع المرجعيات الدينية والقبلية في سياقها التقليدية ما تزال تتحرك بفاعلية داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنياته، متحدية صخب الشعارات والممارسات التي حاولت تسويقها وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة، وذلك ما يسميه غيرترتر^{٢١} الولاءات الأولية التي تنمو وتتفاعل في الفضاء لاجتماعي، وتتداخل مع الفضاء السياسي.

جدول (١): معدل الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) حسب المؤسسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية^{٢٢}

مستوى التفاصيل	الشرطة العراقية	الحكومة العراقية	البرلمان العراقي	المحلية / قرية أو ناحية أو قضاء	شيوخ العشائر	رجال الدين	الجيش العراقي	قوات الأمن المتعددة الجنسيات في العراق	المنظمات العالمية (الأمم المتحدة)	الفضاء
التقسيم الجغرافي										
كردستان	٨١	٧٥	٧١	٧٠	٧٥	٨٨	٨٣	٤٨	٤٩	٧٣
بغداد	٥٠	٥٣	٤٩	٤٨	٦٩	٧٥	٦٠	٢١	٢٩	٥٧
بقية المحافظات	٦٥	٥٩	٥٥	٥٩	٧٠	٨٠	٧١	١٩	٢٨	٦٧
التجمع السكاني										
حضر	٦٥	٦١	٥٧	٥٨	٧٠	٨٠	٧٠	٢٦	٣٣	٦٥
ريف	٦٥	٥٨	٥٥	٥٨	٧٣	٨١	٧١	١٩	٢٨	٦٦
التحصيل العلمي										
أمي / يكتب ويقرأ	٦٨	٦٢	٥٨	٦١	٧٣	٨٢	٧٤	٢٥	٣٣	٦٧
إبتدائية - إعدادية	٦٣	٥٩	٥٥	٥٧	٧٠	٨٠	٦٩	٢٢	٣٠	٦٥
دبلوم فأعلى	٦٠	٥٧	٥٤	٥٥	٦٥	٧٥	٦٦	٢٥	٣٣	٦٤
غير مبين	٦٦	٦٥	٥٩	٦٠	٧٥	٨٣	٧٢	٢٦	٣١	٦٢
الجنس										
ذكر	٦٤	٦٠	٥٦	٥٨	٧٠	٨٠	٧٠	٢٤	٣٢	٦٦
انثى	٦٥	٦١	٥٧	٥٩	٧١	٨١	٧١	٢٤	٣١	٦٦
الاجمالي	٦٥	٦٠	٥٦	٥٨	٧١	٨٠	٧٠	٢٤	٣٢	٦٦

ويبدو أن العراقيين ما زالوا يتمسكون بالاحترام للسلطة التقليدية، ولم تستطع الهياكل المدنية

٢١ - كليفود غيرترتر، منشور في التعداد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٧، ص ١٤٥ وما بعدها.

٢٢- نتائج الجدول من: وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق، ٢٠١١.

المحدثة -على الرغم من أهميتها في المجتمع وعلى مدى أكثر من نصف قرن- أن تلغي دور المؤسسات التقليدية أو تحل محلها، فعلى الرغم من تعيُّر وضعية العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية ما يزال الفرد في المجتمعات المحلية محكوماً بسلطة الجماعة الأولية، فظواهر الاستعانة بالأقرباء البعيدين والأقربين، وسلوكيات التوسط بأبناء البلد، بقيت تمثل السبيل الأسهل لدى الأفراد للحصول على المنافع والمكاسب والمناصب، أكثر من المسالك الأخرى التي تحددها علاقات المواطنة والسلوك المدني، فقد أظهرت دراسة للمهجرين قسراً أجريت في محافظة صلاح الدين عام ٢٠٠٨ أن معظم أفراد العينة التي أجريت عليها الدراسة لا يثقون بالأجهزة الحكومية في حل مشكلاتهم، وأن الغالبية العظمى منهم أكدوا لجوءهم إلى العشيرة لحل المشكلات التي تواجههم^{٢٣}.

أما قضية الانتماء والولاء فقد شكلت أحد أهم المتغيرات في النسيج المجتمعي العراقي، بعد سلسلة من الأزمات والحروب، وتركت آثاراً مباشرة وغير مباشرة على المؤسسات البنوية وعلى الإنسان بنحوٍ خاص؛ ومن هنا -ونحن نناقش رأس المال الاجتماعي- لا بدّ من النظر إلى هذه القضايا على نحو متكامل، فنحن بإزاء مجموعة معقدة من الظواهر، والمواقف والسلوكيات، تفصح عن آثار متراكمة، وتفصح عن مجموعة أخرى يمكن تحليلها على أنها إضافات تنبثق من البنية الاجتماعية نفسها، ويبين المسح مشاعر العراقيين بعمر (١٨-٦٤) حسب درجة الانتماء وبحسب المتغيرات المذكورة آنفاً، إذ تظهر معطيات الجدول (٢) أن الثقة بالانتماء العائلي سجلت أعلى النسب (٩٦٪) تليها نسبة الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة (٩١٪) والجهة الدينية التي ينتمون إليها (٩١٪). وسجلت نسب الانتماء إلى القرية أو المنطقة التي يسكن فيها المبحوثون نسباً عالية بلغت (٨٨٪) تليها الجهة العرقية أو الإثنية التي ينتمون إليها (٨٧٪).

بينما يلاحظ انخفاض معدلات ثقة الأفراد بانتمائهم للأحزاب السياسية؛ حيث سجلت أقل المستويات (٥٧٪)، وربما يعكس ذلك خيبة أمل الناخبين بالمنجزات التي تحققت على مستوى الأمن والخدمات إلى جانب الصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية.

٢٣- انظر: صالح شبيب الدليمي، المهجرون قسراً غرباء في الوطن، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد ٢٠، ٢٠٠٩.

جدول (٢): معدل الثقة للأفراد بعمر (١٨-٦٤) حسب درجة انتمائك^{٢٤}.

مستوى التفاصيل	الفرية أو المنطقة التي تسكن فيها	عتبرتك / قبيلتك	الجهة الدينية التي تنتمي اليها	الجهة العرقية / الجهة التي تنتمي اليها	الأمة العربية	عتلتك	الحزب السياسي الذي صوت له
التقسيم الجغرافي							
كرديستان	٩٢	٩٦	٩٨	٩٦	٤٥	٩٨	٨٨
بغداد	٨٢	٨٥	٨٥	٧٦	٦٦	٩٣	٥٢
بقية المحافظات	٨٩	٩١	٩١	٨٧	٨٠	٩٧	٥٠
التجمع السكاني							
حضر	٨٧	٩٠	٩٠	٨٥	٦٩	٩٦	٥٩
ريف	٩٢	٩٤	٩٣	٩٠	٧٩	٩٨	٥٣
التحصيل العلمي							
أمي / يكتب ويقرأ	٩٠	٩٣	٩٣	٨٩	٧١	٩٧	٦١
إبتدائية - إعدادية	٨٨	٩٠	٩١	٨٦	٧٣	٩٦	٥٥
دبلوم فأعلى	٨٤	٨٧	٨٧	٨٢	٧٠	٩٥	٥٥
غير مبلن	٩١	٩٣	٩٢	٨٨	٦٩	٩٦	٦٦
الجنس							
ذكر	٨٨	٩١	٩١	٨٦	٧١	٩٦	٥٨
انثى	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧
الاجمالي	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧

تُظهر جميع المعطيات أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم، على وفق انتماءاتهم التقليدية. وبالمماثلة مع دراسات أخرى حاولت التعرف على الاعتبارات التي تم بموجبها التصويت بالنسبة للمشاركين في الانتخابات العراقية، وأظهرت معطيات المسح الوطني للفتوة والشباب العراقي عام ٢٠٠٩^{٢٥} أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم على وفق قناعاتهم الشخصية (٨٩,٧٪)، وأن تأثير العائلة والتأثير الديني والقبلي والعشائري بلغ أكثر من ربع الإجابات، وهي معطيات تعكس تأثير الثقافة الفرعية (Sub-Culture) على طبيعة الانتماءات والولاءات ولاسيما في ظل ضعف آليات الضبط المجتمعي والانقسامية والتشظي التي شهدتها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة، مع ملاحظة أن القناعة الشخصية لا تستقل عن مرجعياتها العائلية والدينية والعشائرية فالناس لا يتكرر قناعتها من العدم، وإن كان التعبير عنها يأخذ مساحات واسعة وكأنها من ابتكاره فعلاً، وكذلك أن ضعف الثقة بالانتماء للأمة العربية أو الانتماء الحزبي يؤكد قوة الثقافة الفرعية وقد يعكس ضعف ثقة الناس بالمستقبل.

٢٤- مسح شبكة معرفة العراق، مصدر سابق.

٢٥- وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب ٢٠٠٩ جدول رقم (١٧-٤) ص: ٣٨٩.

هنالك ثقة ضعيفة في النظام الرسمي الذي غالباً ما يفشل مع الإدارات المحلية للتخفيف من الكوارث ودرء المخاطر بإشراك حصة أكبر من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في مرحلة التأهب والاستعداد وعلى النقيض من ذلك، تتجسد الثقة في المجتمع المحلي بنحوٍ أوسع، مستقل عن ارتباطاته مع النظام الرسمي.

رابعاً: الصمود ومظاهر رأس المال الاجتماعي:

١ - الصمود والتنمية البشرية:

لا تقتصر المرونة والصدوم على الحماية من الأخطار الطبيعية فحسب، بل اتسع هذا المفهوم بنحوٍ متزايد ليشمل أيضاً التعامل مع المخاطر المالية والاقتصادية التي تصدع الاقتصادات الوطنية والعالمية من خلال فقدان الدخل، وفرص العمل والاستقرار الاجتماعي^{٢٦}.

وطبقاً لهذا الفهم الواسع لمفهوم الصمود وبناء المنعة، تناول التقرير العالمي للتنمية البشرية عام ٢٠١٤ قضايا الأمن والتعرض للأزمات الاقتصادية عند تحديده للصدوم وبناء المنعة. فالصدوم والمرونة على وفق هذه الأطر يشكلان محوراً أساسياً للحد من الهشاشة وبناء ودعم التنمية البشرية، هي في جوهرها، ضمان بأن تعمل الدولة والمجتمع والمؤسسات العالمية؛ لتمكين الناس وحمايتهم^{٢٧}. فالصدوم يحتاج إلى بناء وتعزيز مستمرين يحدان من مواطن الضعف والهشاشة، التي تعرف بأحما احتمالات متوقعة لتآكل قدرات الناس وخياراتهم، بل إن تقارير التنمية البشرية رسخت القناعات بأن التنمية هي أكثر بكثير من عمليات النمو الاقتصادي، فالناس هم «الثروة الحقيقية للأمم، وإن رفاه الناس هو الهدف النهائي للتنمية»^{٢٨}.

وقد عرض تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٤ مفهوم «صمود الإنسان»، وأشار مباشرة إلى التنمية البشرية التي تركز بنحوٍ أساس على فكرة توسيع خيارات الناس المتاحة من أجل أن يعيشوا حياةً طويلة وصحية ومزدهرة^{٢٩}، وعلى وفق هذا المسار لا بد أن يعزز صمود الإنسان من

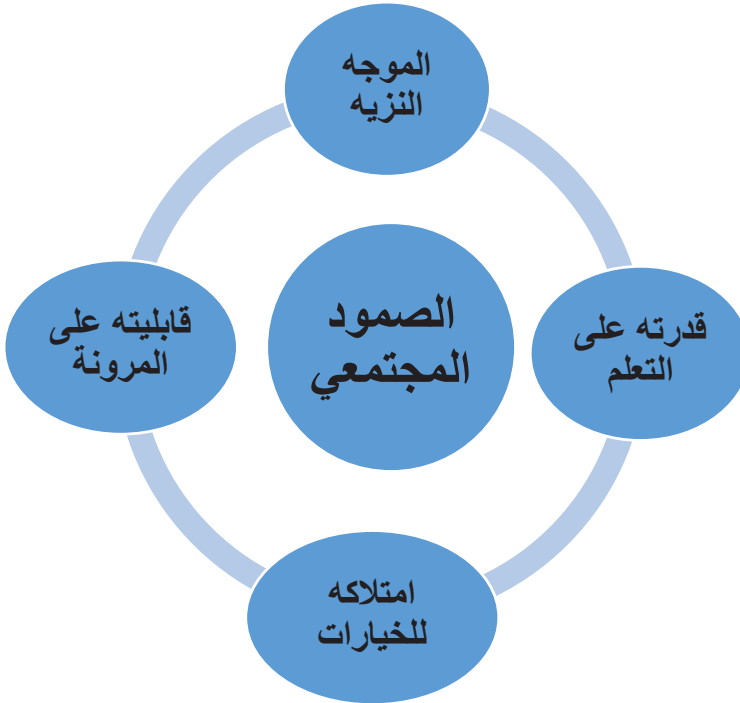
26 - World Bank, World Development Report: Risk and Opportunity Managing Risk for Development. Washington, D.C., World Bank, 2014.

27 - UNDP, Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, New York, 2014.

28 - Klugman J., F. Rodriguez and C. Hyung-Jin. 'The HDI 2010: New Controversies, Old Critiques'. Human Development Research Paper, No. 2011/01. New York, UNDP, 2011.

29 - UNDP, Human Development Report 2014, Op Cit.

الخيارات الرصينة المستدامة للناس حتى يتمكنوا من مواجهة والسيطرة على التحديات التي تحفز الأحداث السلبية؛ فبناء القدرات على التكيف يتطلب تعزيز إمكانات الأفراد والمجتمعات والبلدان على الاستجابة للالتكاسات والأزمات. فالأشخاص الذين يعانون نقصاً في القدرات الأساسية - كما هو الحال في التعليم والصحة والدخل - غالباً ما يكونوا غير قادرين على أداء أدوار تنموية سليمة والعيش في حياة إنسانية ذات قيمة، وفضلاً عن ذلك، فإن خياراتهم قد تخضع للتقييد أو الإعاقة بالحواجز الاجتماعية وغيرها من الممارسات الإقصائية التي يمكن تتضمن تحيزاً اجتماعياً في المؤسسات العامة والسياسات³⁰.



ومع ذلك، فإن العلاقة بين التنمية البشرية والصمود وبناء المنعة يتطلب مزيداً من التفصيل والتركيز والاهتمام، وعلى الرغم من أن تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ يشير إلى المخاطر التي تهدد التنمية البشرية، إلا أن منهج التنمية البشرية يبقى ناقصاً إذا لم يتضمن جدية أكبر لتناول موضوع المهاشة والمخاطر؛ وبالتالي تضمين المرونة والصمود في مفهومها.

30 -UNDP, Human Development Report 2014, Op Cit.

لقد شكل إصدار تقرير التنمية البشرية الإقليمي عن مواجهة مخاطر الكوارث غرب البلقان عام ٢٠١٦^{٣١} إضافة نوعية وخطوة ريادية باتجاه تمكين الناس لمنع الكوارث عبر توجيه مزيد من الانتباه إلى نقطة الالتقاء بين التنمية البشرية، والمرونة والصمود، ومفاهيم الحد من مخاطر الكوارث. فعلى سبيل المثال، ركز التقرير على الأرضية المشتركة التي تمثلها الجهود الرامية للحد من مواطن الضعف والهشاشة ودرء عوامل الخطر في سياقات مجتمعية معينة في بيئة يكون الحد من مخاطر الكوارث أمراً ضرورياً جداً.

فالتنمية البشرية في إطارها العام، ينبغي أن تكفل أن الناس والمجتمعات محميون من المخاطر المحتملة، وهذا يعزز فرص المرونة والصمود من أجل تمكينهم لتخفيف المخاطر المحدقة بهم، وعلى صعيد آخر لا بد أن تتسع سبل مواجهة مخاطر الأزمات والكوارث بتوسيع نطاق التخطيط للطوارئ بالتركيز على الطرق التي تؤثر على السكان المعرضين للخطر (يعانون من الهشاشة)، وكيف يمكن للناس أن يساعدوا في التقليل من تلك المخاطر؛ وفي النهاية، ثمة عامل مشترك لجميع المفاهيم ذات الصلة بهذا الموضوع، هو التركيز على التقليل من مصادر الهشاشة والحد من عوامل الخطر^{٣٢}.

٢- الصمود والقيم الاجتماعية:

شكلت القيم - في نسقتها الفردي والجماعي - اهتماماً دائماً لدى المفكرين ورواد العلوم الاجتماعية، وأضحى شكل الاهتمام بها وبمضمونها وعلاقتها بمفردات البنية الاجتماعية للمجتمع الإنساني أو مستوياتها منفردة ومتفاعلة فارقاً بين أعمال المفكرين والنظريات الكبرى في العلوم الاجتماعية. فالنظريات المثالية الساعية إلى التكامل والتوازن الاجتماعي رأتها كما لو كانت معطى أساسياً من معطيات الحياة الإنسانية؛ وبالتالي كلما اتسعت دوائر الاشتراك فيها وانتشرت بين غالبية الأفراد والجماعات كان ذلك أساساً من أسس الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة.

فالقيم في هذا الاتجاه من أهم محددات الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات والمكانات الاجتماعية، ويكون العكس صحيحاً تماماً، فحينما تتباين القيم على مستوى الأفراد والجماعات، وتتناقض أهدافها مع بعضها بعضاً، وتصبح الوسائل المحددة من قبل النظم والمؤسسات غير قادرة

31-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

32-32-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

على تحقيق الأهداف التي حددها النسق القيمي العام للمجتمع، يصاب المجتمع بحالة من فقدان المعايير Normlessness، أو كما يسميها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم E. Durkheim بالأنومي Anomie أو خلل القيم وفقدانها لأدوارها التوجيهية كما بين ذلك روبرت ميرتون R. Merton أحد أهم منظري هذا الاتجاه وأبرزهم.

إن هذه المقاربات التحليلية تنطلق من مسلمة أساسية ترى صعوبة الفصل -على مستوى الأفعال والممارسات- بين ما يتصل بقيم الناس وما يرتبط بالخبرات والمؤسسات والعلاقات التي يعيشها ويخبرها المواطن. وإذا كان التأريخ هو الزمان الجمعي للمجتمع -أي هو تأريخ المجتمعات المعبر عن الحركة الكلية في مجرى الحياة الجمعية- فإن القيم ليست مطلقات خارجة عن السياق المجتمعي، فهي مرجعيات يبرر الناس على وفقها مواقفهم واختياراتهم وتفضيلاتهم، وما يرونه جوراً أو عدلاً، خطأً أو صواباً، وتتجلى هذه المرجعيات عبر ممارسات قابلة للرصد، وهي تتحدد بمصاد ظروف وجودهم الاجتماعي الذي جمع بين خصائص الفرد، كالتعليم، والعمل، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والثقافة التي يعيشها (ريفية أو حضرية)، وتأثير المؤسسات التي يخبرها الناس، بدءاً من الأسرة والمؤسسة التعليمية، مروراً بالإعلام والمؤسسات الأخرى التي يتواصل معها. وهذه المؤسسات ليست أوعية خاوية من المحتوى وقواعد السلوك، وإنما يتأثر محتواها بمصادر سياق مجتمعي، له تضاريسه التوزيعية للثروة والسلطة، وله تجليات تاريخية ومعاصرة تساعد في تشكيل المرجعيات القيمة.

٣- الكفاءات والمؤسسات: مرتكزات أساسية لرأس المال الاجتماعي:

يفرض مفهوم المرونة والصمود في أجنداث التنمية وجهود تخفيف الصدمات والحد من المخاطر، فهو وصف يعزز نماذج التنمية البشرية ويشريها ولاسيما أنه يغير مفهوم التقدم من التنمية البشرية التقليدية من خلال إعطاء مزيد من التركيز على التنمية البشرية المرنة^{٣٣}، فالصمود متجذر أيضاً في مفاهيم تخفيف الصدمات ودرء المخاطر وبناء المنعة وأفكارها.

وحتى وقتنا الحاضر، ما يزال مفهوم المرونة يتغير ويتوسع باستمرار، وبات يأخذ في الحسبان بنحو متزايد قيمة التفاعلات الاجتماعية في بناء مرونة المجتمعات وصمودها، بينما يتجاهل نهج التنمية البشرية إلى حد كبير أهمية الجوانب الاجتماعية لازدهار الفرد، وفي هذا الإطار يمكن القول:

33 -33-UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP., 2016.

إن نموذج تخفيف الصدمات والحد من مخاطر الكوارث هو أكثر انسجاماً مع حالة الازدهار الاجتماعي.

وبالترايط مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإن ما أشرنا إليه آنفاً لا يعني عدم وجود الاهتمامات والتوجهات التي تتابع أهمية رأس المال الاجتماعي. في عام ٢٠١٤، شمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة «الكفاءات والمؤسسات الاجتماعية» وعدّها من العناصر المهمة في التنمية البشرية، وإن المصطلحات والمفاهيم المستخدمة كانت مرادفات لرأس المال الاجتماعي؛ وعلى وفق هذه المعطيات عُدت منظومة التفاعلات الاجتماعية عمليات لا غنى عنها لديمومة حياة الإنسان واستمرارها، لأنها تمثل نوعاً من التفاعلات التي تقع في بيئة جماعية مشتركة؛ وهي بالنتيجة تؤثر في جوانب متعددة من حياة الإنسان وتساعد على تقدمه^{٣٤}، لكن هذه الوجوه الجمعية والاجتماعية ما تزال على هامش تفكير التنمية البشرية.

خامساً: رأس المال الاجتماعي وبناء المنعة:

يتفق العاملون في مجال التنمية من حيث المبدأ على أن تمكين الناس في مجتمعات ما بعد النزاع من الاستفادة من فرص التقدم في التنمية البشرية يتطلب بيانات مفصلة عن كثير من المعالم مثل المنطقة، والنوع الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها. ولكنهم غير متفقين على مدى توفر هذه البيانات، وقد يكون من الصعب تحديد التفاصيل اللازمة للكشف عن أوجه عدم المساواة في أبعاد معينة من دون إلمام وافٍ بطبيعة عمليات الإقصاء والتهميش التي يتعرض لها سكان المناطق المأزومة، ويمكن للممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية أن تعمق الإقصاء والحرمان.

ويتطلب في ظروف العراق المشحونة بمظاهر الانقسام زيادة الاستثمار في مجالات التدخل وإعادة التأهيل، وتعزيز جهود إعادة الإدماج في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ لتأمين مواجهة طويلة الأمد عبر الاستثمارات المرنة والشاملة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، تحسباً لردود فعل عكسية من الفئات الهشة، والمستبعدة، والمهمشة، والفقيرة، وتقليص مساحات التوظيف والتجنيد لتلك الفئات كي لا يستسلموا لروايات التطرف والإرهاب والعنف ومزاعمها.

34 -Stewart, F., Capabilities and Human Development: Beyond the Individual – the critical role of social institutions and social competencies. Occasional Paper No. 013/03. New York, 2013.

ما دور رأس المال الاجتماعي بأشكاله المختلفة في بناء قدرة المجتمعات المحلية لمواجهة الأزمات والكوارث في العراق؟ وما أبرز مظاهر رأس المال الاجتماعي كونه مورداً رئيساً يخفف الصدمات، ويحد من مخاطر الكوارث في المجتمع؟ حين طرح هذه الأسئلة، يظهر هذا المحور بوضوح وجود صلة مباشرة بين رأس المال الاجتماعي، والمرونة، وامتلاك الخيارات، ومبادئ الحد من مخاطر الأزمات ولاسيما في المحافظات والأقضية التي تعرضت إلى نزوح وتهجير قسري، وإنما بلا شك تظهر أهمية رأس المال الاجتماعي لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية، وهو ما تعرضه نتائج كثير من البحوث والدراسات عن دور الاتصالات، الشراكات والتنسيق، والتضامن من خلال العمل التطوعي، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز الثقة.

أ- الصمود: الانتقال من تخفيف الصدمات إلى التنمية البشرية:

مهما كان البلد مستعداً ومتأهباً، ومعتمداً إدارياً فاعلاً من السياسات، فإن حتمية وقوع الأزمات والصدمات تُحدث في أحيان كثيرة آثاراً مدمرة للغاية، وحينما تكون عمليات الإنعاش جزئية مفككة لا تعزز المرونة والمنعة، فإن آثار الكارثة يمكن أن تكون طويلة الأمد ولها تداعيات مستمرة على الجيل الحالي والأجيال اللاحقة³⁵.

وعلى الرغم من أن تعاريف الصمود وبناء المنعة ليست جديدة، إلا أنها شهدت اهتماماً عالمياً متزايداً في الفترات الأخيرة، ولاسيما بعد تصاعد حدة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بنحو عام، والمشكلات والمخاطر المرتبطة بالتحويلات الدولية والمجتمعية بنحو خاص.

هناك عوامل كثيرة تساعد في دعم رأس المال الاجتماعي وتعزيزه، في مقدمتها:

- القدرة على المرونة وامتلاك الخيارات، من خلال تعزيز فرص التسامح والحوار بين القوى المجتمعية الداخلية التي تتيح للناس الاستمرار في التأقلم وإعادة بناء حياتهم.
- التزام الجميع وبنحو قوي بالاعتماد على الذات.
- دور قوي للقوى التقليدية (المرجعيات الثقافية) في تشكيل الهوية الوطنية، والحاجة إلى إعادة هذه الهوية.

35- UNDP. Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. New York, p.107.

- ضرورة استعادة البنية التحتية التي دمرتها ظروف الإرهاب والنزوح.
- لا بدّ من التيقن بأن الحكومة لوحدها غير قادرة على توفير ما هو مطلوب، دون المشاركة الفاعلة لشركاء التنمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

وتوضح الحالة العراقية انحساراً لفرص التكامل بين مكونات الدولة؛ بسبب الاختراق النسبي للدولة وقوى السوق والمجتمع المدني كونها أدوات تعزيز لرأس المال الاجتماعي، وتماسكه، ونجاحه في مواجهة التحديات. وعلى الرغم من بقاء البنى التقليدية واستمرار عرى التفاعل والتماسك بينها وبين التشكيلات الحدائثة للمجتمع المتحول، فإن استجابة رأس المال الاجتماعي ما تزال بطيئة الظهور، وهي في جزء كبير منها استجابة لقوى السوق؛ وبالتالي ما تزال فرص التكامل والاندماج الاجتماعي عمودياً وأفقياً لتشكيل مجتمع متماسك تشكل تحدياً حقيقياً لأمن العراق الاجتماعي على طريق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية، ومن الواضح أن المعالم المستقبلية لهذا الطريق تشمل تعزيز التفاعل والتكامل مع شركاء التنمية، وفتح مساحات واسعة للحوار بين الدولة والمجتمع المدني، والتقدم باتجاه متزايد للمشاركة المجتمعية، وحكم القانون الشفاف، وتشجيع الانتخابات المحلية؛ لتكون مسارات التنمية التشاركية أكثر شمولاً واستدامة.

واستناداً إلى الأدلة التي توصلت إليها التقارير الدولية والبحوث الميدانية، ناقش الجزء الأول من الدراسة الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال أربع مراحل؛ للحد من مخاطر الأزمات (الوقاية والاستعداد والاستجابة والتعافي)؛ وهذا يوفر نظرة تحليلية للدور التنموي للحكومات المحلية وشركاء التنمية في تعزيز التواصل مع المواطنين في مجتمعاتهم، من خلال وسائل الإعلام التقليدية ونظام الإنذار المبكر. وإن تبادل المعلومات بين المواطنين ودور وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق البديلة للاتصال تشكل محطة مهمة في مجال المواجهة.

ب- خيارات الصمود والتمكين:

١- الاتصالات: أدوات السيطرة الفاعلة على المخاطر:

تعدّ الاتصالات التي تربط بين الناس أحد أهم المظاهر الرئيسة لرأس المال الاجتماعي^{٣٦}. واستناداً لهذه المعطيات، فإن جميع وسائل الإ

36 -Grootaert, C. and T. van Bastelaer. Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative. Social Capital Initiative Working Paper No. 24. Washington, D.C., The World Bank, 2001 .

يساعدون في عملية الاتصال. إنها لا تقتصر على تبادل المعلومات فحسب، بل تهدف أيضاً إلى التوصل إلى تفاهم متبادل، وفي هذا السياق، غالباً ما تعبر الموثوقية والشمول وحسن توقيت المعلومات عن وجود فاعل لرأس المال الاجتماعي في مختلف مستويات المجتمع. وإن نوعية المعلومات وتبادلها بين مختلف الجهات وفئات المجتمع تشير إلى أي مدى تطورت الشبكات الاجتماعية، الرسمية وغير الرسمية، وكيف تؤدي وظائفها التنموية.

وفي إطار الحد من مخاطر الأزمات والكوارث المحلية في صربيا ساعدت الاتصالات وسرعة تبادل المعلومات - إلى حد كبير - بالتنسيق مع القوى الفاعلة على الصعيد المحلي في الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر فقد عبرت السلطات المركزية والممثلون المحليون لمختلف القطاعات عن استجابة سريعة لحالات الطوارئ، فضلاً عن القيادات المركزية ووزارة الداخلية والحكم الذاتي المحلي ووزارة شؤون المرأة وقوى المجتمع المحلي كونهم أدوات فاعلة لرأس المال الاجتماعي.

ويمثل نظام تقييم المخاطر وخطط مواجهة أحد الأدوار الرئيسة للحد من مخاطر الأزمات والكوارث المحلية، باعتماد معايير لتقييم الهشاشة المحلية أمام الكوارث والأزمات، وإن التقييمات للحد من المخاطر، تمثل آليات الاستجابة والتعافي على المستوى الشعبي أيضاً، وتوفر عمليات تقييم المخاطر المعلومات حول مكامن الهشاشة عند الناس وسبل العيش والأوضاع الاقتصادية والخدمات، وقدرات مختلف الجماعات السكانية للتعامل مع المخاطر والمساعدة في الاستجابة المبكرة وتأمين فرص الإنعاش. وخلاصة القول: إن تقييم مدى الهشاشة تؤثر مدى الضعف والتشظي الذي يعاني منه سكان مجتمع معين، وتحديد الإجراءات والمسارات المرسومة في الوقت نفسه من قبل إدارة درء المخاطر، على أن تلزم هذه التقييمات بتشريعات فاعلة تحد من مخاطر الكوارث، تبدأ بمستويات من الأداء الرصين من السلطة المركزية إلى مستوى الحكم المحلي.

٢- الشراكات: قاطرة الترابط للوصول إلى الموارد والكفاءات:

بقيت نماذج التنمية والتخطيط السابقة قائمة على مبدأ فرض تحقيقها من القمة إلى الأسفل؛ وبناءً على هذا التوجه تقلصت مساحة مشاركة الناس، وإطلاق طاقاتهم الخلاقة وقدراتهم على الإبداع والعمل والتعاون والنهوض. واليوم تكشف معطيات الواقع العراقي الحاجة الملحة إلى وضع رهانه في الناس وليس في الدولة، وأن تعمل الأخيرة على تهيئة البيئة التي تيسر لكل إنسان إيجاد فرصته في الإبداع في أطر اجتماعية تتسع باطراد؛ من أجل أن يتمكن الفرد من التفاعل مع غيره، والعمل، والمشاركة الإيجابية، المطلوب الخروج بالإنسان العراقي من حالة اليأس والشعور بالعجز

والفشل والتهميش إلى المشاركة في صنع القرار المؤثر في حياته، وأن يستعيد دوره بوصفه هدف التنمية وصانعها.

وتكون نقطة الانطلاق في ذلك من خلال الفهم العميق لأنساق المجتمع، ومكامن قوته، ومهددات وحدته، والتحديد الدقيق للقيم الإيجابية التي تدفع الإنسان للإبداع والتعاون والعمل، وتعديل مناهج التعليم لتركز على قيم التعاون والتآزر وتنميتها، وكيفية إيجاد علاقات اجتماعية فاعلة، وتوسيع نطاق التفاعل الإيجابي مع غيره، بمعنى أن تنمي المناهج الدراسية روح الجماعة والمشاركة والعمل وتنمية الذات، وتجعل قضية تضميد الجراح والانتقال إلى استدامة التنمية القضية الكبرى في المجتمع بل قضية وجودهم، ومن ثم تمكين الأفراد علمياً وتكنولوجياً ليصبحوا منتجين متفاعلين إيجابياً مع إبداعاتهم وإبداعات أقرانهم وتحويلها إلى سلع وخدمات تعزز رفاهيتهم، وإشعارهم بمسئولياتهم إزاء أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم وبيئتهم.

إن المشاركة المنشودة تعني أن الناس يشاركون بفعالية في العمليات الإنسانية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية التي تمس شؤونهم، وأن يتمكن الجميع -على نحو ثابت ومقنن من الوصول إلى عملية صنع القرار وآلياته- وفي هذه الحالة تصبح المشاركة ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة.

٣- العمل التطوعي: القوة الحقيقية لتحريك المجتمع:

تعد المشاركة المدنية الفعالة في أشكال تطوعية مترابطة واحدة من أهم الاستجابات المجتمعية للتهديدات. فالعمل التطوعي - كما هو معروف - هو «العمل غير مدفوع الأجر، وهو يشمل الوقت والطاقة والمهارات وقدرات معينة تمنح للمجتمع المحلي بسخاء ودون مقابل»^{٣٧}. إذ غالباً ما يرتبط العمل التطوعي وبقوة بالمشاركة في جميع أنواع النشاطات والفعاليات المدنية التي تميز الحياة المجتمعية المنظمة، ومع ذلك، يظهر العمل التطوعي أيضاً نتيجة للجهود الذاتية المنظمة التي يقوم بها أعضاء المجتمع الذين يعملون للمصلحة المشتركة في عالم مترابط متساند، وهو فعل يعكس مستويات التضامن والدعم في أوقات الأزمات.

وتتم الوقاية من المخاطر والتأهب لمواجهة الأخطار المحدقة عبر مشاركة المتطوعين في التخفيف من المخاطر والتأهب لما هو أسوأ. وعلى الرغم من الإعداد من قبل السلطات المحلية والوطنية لتطوير نظام الحد من مخاطر الكوارث، لكنه نادراً ما يستخدم كأداة لمنع وقوع الكوارث. ويمثل الانخراط

37- Donnelly, P. and J. Harvey, J., 'Volunteering and Sport'. In B. Houlihan and M. Green (eds.) Routledge Handbook of Sports Development, London, Routledge, 2013, pp. 55-71.

في شبكات الانقاذ المدنية شكلاً من أشكال المشاركة التطوعية من قبل المواطنين بقيادتها المحلية، وبنحو عام، يخضع بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني باستمرار لتلقي التدريب النظري والعملي لتأهيلهم بمهارات عالية في مجتمعهم المحلي أو على الصعيد الوطني، والبلدية مثال آخر لأفضل الممارسات على وفق منهج وظيفي يعزز إمكانات درء المخاطر وبناء المنعة، عبر شبكات فاعلة من الحماية المدنية، بعد أن خضعت لعدة دورات تدريبية والمتطوعون كذلك من أجل تنفيذ ورش تدريب فضلاً عن زيارات المؤسسات التعليمية، ومؤسسات تدريب الطلبة والمعلمين والموظفين على المبادئ الأساسية للحماية المدنية.

وتشهد الاستجابة للمخاطر والإنعاش عبر العمل التطوعي في ظروف الأزمة ارتفاعاً كبيراً في مستويات مشاركة المتطوعين في أثناء الأزمات، كما حصل خلال فيضانات وزلزال عام ٢٠١٠ في كرايفو في صربيا^{٣٨}، أو كما شهدته بعض المحافظات العراقية بعد احتلالها من قبل داعش بعد حزيران ٢٠١٤، وخلال السنتين الأخيرتين إبان عمليات التحرير؛ إذ شهدت ساحة العمل التطوعي نشاطات ومتابعات فاعلة ابتداءً من تضييد الجراح في وقت مبكر من الأزمة وفي المستويات نفسها من الأداء؛ لهذا السبب، لا يمكن تحليل المشاركة التطوعية بدقة بفصل مرحلة عن أخرى إذ إن درء المخاطر من الكوارث يظهر الخصائص نفسها خلال الاستجابة ومراحل الإنعاش (المبكر). والصفحة الأخيرة من تضييد الجراح والإنعاش عادة لا تتضمن عملاً تطوعياً تلقائياً.

وخلال مراحل الاستجابة والإنعاش المبكر يشارك المتطوعون من خلال عضويتهم الرسمية والمؤسسية أو انتساب الى المجتمع المدني بتسريع وتائر التخفيف من مخاطر الكوارث من خلال الهياكل المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وبنحو غير رسمي، يؤدي التنظيم الذاتي والمجتمعي دوراً في دعم المهنيين بالخطر من الجيران والأصدقاء والعوائل وغيرهم من أعضاء المجتمع المحلي. وتذكر التقارير الميدانية بعد تحرير المناطق المغتصبة من داعش في العراق جسامة الخطر الذي يهدد الزرع والضرع، وبعد أن انقلب الهرم الاجتماعي وتعرض الكثير من الأسر إلى افتقار حاد بسبب فقدان الوظائف والممتلكات، كما فقد الأطفال والشباب فرصهم في التعليم والعمل.

وفي التجربة الصربية شاركت المؤسسات غير الرسمية في عمليات الإغاثة والإنعاش عبر المتطوعين الذي توافدوا بأعداد كبيرة للمشاركة في درء المخاطر، وكانوا على استعداد للمساعدة في أي طريقة ممكنة؛ إذ شارك كثير من الناس في الوقت المناسب، بعد أن جاءوا من القرى بحافلات وُقِّرت توفيرها من قبل الإدارات المحلية. كان العمل التطوعي يهدف في المقام الأول إلى توفير العمل

اليدوي ودعمه، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتقديم الإسعافات الأولية، كما عبر عن ذلك من تواجد في الميدان³⁹.

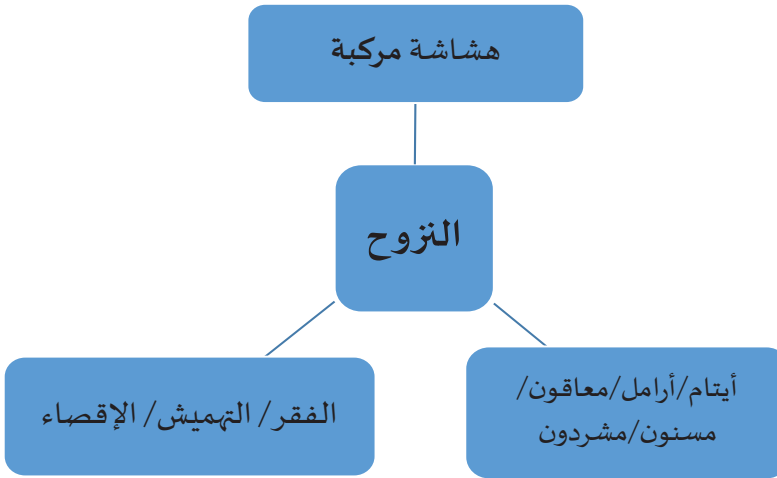
٤- النوع الاجتماعي والفئات الهشة: مآكنة الاندماج الاجتماعي:

تفترض عمليات الاندماج الاجتماعي أن المشاركة الاجتماعية على نطاق أوسع تؤدي إلى تمكين الأفراد، وتحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن المشاركة -بلا شك- تقع في صميم مفهوم الاندماج الاجتماعي نتيجة لحصول المواطنين على الحقوق، التي تعني المشاركة الفعالة من اللاعبين الاجتماعيين المحرومين. وإن جودة رأس المال الاجتماعي ومستوياته هي، من بين أمور أخرى، التي تتجلى في عمليات الاندماج الاجتماعي الشاملة في المجتمع؛ وبالتالي فإن مرونة المجتمع المحلي وصموده يجددان من خلال وضع الاندماج الاجتماعي في المجتمع.

تُعدُّ الجهات الفاعلة الرئيسة المعنية بالتخفيف من مخاطر الكوارث والأزمات المحلية المنوط بها ورعاية الفئات الهشة في التخطيط والاستعداد والاستجابة والانعاش خلايا إدارة الأزمات المحلية بالتعاون مع القوى الفاعلة فيه، إذ يقدم أعضاء مراكز العمل والخدمة الاجتماعية والخدمات والمرافق الصحية، معلومات عن السكان من الفئات الهشة، ويشكلون العناصر الفاعلة الرئيسة حينما تبرز الأزمة؛ ولعل أبرز هذه الجهات مكاتب الصليب الأحمر وفروعها كونهم لاعبين مهمين، ولاسيما في مرحلة الإخلاء ومرعاة وضع السكان من المحتاجين لاحقاً.

وإن واحدة من المهام الرئيسة لأنظمة تخفيف الصدمات ودرء المخاطر المساهمة في تقليل نقاط الضعف والهشاشة في المجتمعات المحلية لمواجهة الكوارث الطبيعية؛ إذ غالباً ما تؤثر نقاط الهشاشة والضعف مظاهر القلق والتهميش للفئات السكانية الضعيفة (الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والأسر الفقيرة وغيرهم) التي تعاني من نقص في قدراتها في مواجهة المخاطر ومحدودية استجابتها، لكن -وكما يتضح من الأبحاث والتجارب الدولية والمحلية كما أشرنا آنفاً- هناك نقص عام في تقييم مستويات الهشاشة المحلية في مواجهة الأزمات والكوارث، ويبقى أن نؤكد أن أنظمة الحد من مخاطر الكوارث المحلية تفتقر عموماً للتجهيزات، وتقارير ومعلومات مفصلة عن السكان المعرضين للخطر، من حيث المواقع والاحتياجات الخاصة.

ونتيجة لذلك، تبقى الخطط والإجراءات لإشراك الفئات الهشة ورعايتها التي من المفروض أن تكون مستعدة لمواجهة الخطر مفقودة، ما عدا الأولوية العامة الخاصة بممارسة إخلاء النساء والأطفال، وكبار السن والمعاقين، فالوضع الإنساني والمخاوف أشد في هذا الصدد بعد موجات النزوح ونقص المعلومات عن السكان المعرضين للخطر في المخيمات ومن لا تتوافر لهم فرص توفير الحماية الاجتماعية، إذ يعاني سكان المناطق المأزومة من شظف العيش، وتفاقم التحديات، وفي مقدمتهم من يعانون الهشاشة المركبة^{٤٠}، ولاسيما في المحافظات العراقية الخمس (الأنبار، ونيوى، وصلاح الدين، وكركوك، وديالى)، وتحديدًا في المناطق التي لم يعد سكانها إليها حتى بعد تحريرها.



وعلى ما ذكر آنفاً يمكن القول: إن معظم القوانين الحالية عن حالات الطوارئ لا تتناول مشاركة المرأة في السياق العام، ولا تتضمن إدراج الفئات الهشة الأخرى في النظام، وتمكينهم من خلال رفع الوعي والتأهب للمخاطر - في المقابل، وفي أعقاب إطار سينداي (Sendai) - سلطت سياسة الحد من المخاطر الناشئة عن الكوارث في صربيا الضوء على أهمية الاندماج والمشاركة للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الهشة، ولاسيما النساء في نظام الحد من مخاطر الكوارث^{٤١}.

٤٠ - يقصد بالهشاشة المركبة حين تتداخل خصائص الأفراد أو الأسر التي تعاني من هشاشة (معاقون/ أيتام/ نساء معيلات للأسرة/ ومسنون) مع ظروف النزوح القاسية.

٤١ - UNDP, Human Development Report, Op Cit., P. 86

وأظهرت الأبحاث والدراسات أن الاستراتيجيات الخاصة بالوقاية والاستعداد للكوارث على المستوى المحلي نادراً ما تنطوي على إشراك المرأة في صنع القرار، والمشاركة في هياكل الحد من مخاطر الكوارث، لكن -وكما يتضح من معطيات الواقع- هناك بطء للجهود الأولية المحرزة في مراعاة إدماج منظور النوع الاجتماعي في النظام المحلي؛ على الرغم من الدعم الذي تلقتته منظمات المجتمع المدني النسوية لإدماج النوع الاجتماعي في مساقات الحد من مخاطر الكوارث.

أما بشأن الأوضاع المتعلقة بإدماج المجموعات الهشة مثل كبار السن، والأطفال، والأقليات العرقية خلال الوقاية من المخاطر والأنشطة المتعلقة بالتأهب والاستعداد للخطر فإنها تعكس في الواقع أجواء قلق حقيقي، فهناك نقص معلومات عن الفئات الهشة، التي تشكل قاعدة صلبة للتخطيط لمواجهة المخاطر وتحديد مستوى التأهب والاستجابة المناسبة، إذ إن عدم وجود الاستعداد المناسب للمخاطر يظهر بما لا يقبل الشك أن هشاشة المجتمع غير متوقعة ولم تخضع للتقييم، وبنحو عام هناك توحيد لخطط التأهب والاستعداد للخطر، وهي نفسها لجميع فئات السكان، باستثناء الإجراءات المتخذة في عمليات الإخلاء التي تعطي الأولوية للنساء، والأطفال وكبار السن. ومع ذلك، لا تعد ممارسات الإدماج الاجتماعي للمجتمع عامل تعزيز للمرونة والصمود.

٥- الثقة: فضيلة اجتماعية معززة للصمود وبناء المنعة:

يشير مفهوم الثقة إلى الاستعداد والرغبة للاعتقاد بأن مبادرات شخص أو مؤسسة ما وسلوكهما وما يترتب عليهما تمثل الإجراءات المناسبة التي تتواصل على وفق سلوكيات داعمة وساندة بعضها للآخر، ويمكن أن يكون التمييز بين أشكال الثقة على أساس منح الثقة لشخص معين، بعد أن يشمل تطوير القدرات العامة أشخاصاً غير معروفين، والثقة في النظام الرسمي يمثل شكلاً من أشكال الثقة السياسية^{٤٢}.

وبناءً على ذلك، يعكس مفهوم الثقة مؤشراً شاملاً للكيفية الاجتماعية التي يتجلى فيها رأس المال الاجتماعي في المجتمع الطريقة التي يتم فيها تبادل المعلومات والشراكات، ويمارس العمل التطوعي، ويعزز الاندماج الاجتماعي. الثقة -إلى جانب قواعد الدعم والمعاملة بالمثل- هي جوهر الشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها من عمليات وتفاعلات؛ وعلى هذا النحو، تؤثر الثقة على حيوية المجتمع ومرونته وصموده أمام أنواع مختلفة من المخاطر الصدمات، فالثقة هي اختبار حقيقي

42 -Fukuyama, F., Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York, Free Press, 1995; Herreros, F., The Problem of Forming Social Capital: Why Trust? New York, Palgrave Macmillan, 2004.

لمستوى رفاه المجتمع، وإن المستويات العالية من الثقة تبين أن العلاقات غير الرسمية فاعلة بين الأسرة والجيران والأصدقاء تدعم رد الفعل الفوري وتثيره في بعض الأحيان إزاء الأزمة على شكل تبادل للمعلومات، والتعاون، وتعزيز العمل التطوعي، فضلاً عن الرعاية التي تقدمها للأعضاء الذين يعانون من المشاشة في المجتمع.

وأخيراً، تتطلب عمليات الإنعاش في ظروف الأزمات والكوارث المحافظة على مستويات الثقة بين مكونات رأس المال الاجتماعي بين الأسرة، والأصدقاء، والجيران في المجتمع. وعلى صعيد التجارب المحلية كثيراً ما تشهد مستويات الثقة على الصعيد الرسمية المحلية انخفاضاً ناجماً عن تفشي مظاهر الفساد، ولاسيما ما يخص شفافية عمليات الإنعاش والإغاثة، والتوزيع العادل للمعونة المقدمة إلى هؤلاء المتضررين من الكارثة، وتقدم لنا التجربة العراقية نماذج كثيرة من الإخفاقات التي رافقت عمليات التحول وما شابهها من ضياع لفرص تضميد الجراح والتنمية، وقد أظهرت دراسات متخصصة ضعف الثقة بالجهات والمؤسسات التشريعية والقضائية والحكومية بسبب استمرار هيمنة الولاءات الفرعية وسيطرة منظومات الفساد في أحشاء الدولة ومفاصلها^{٤٣}، وهذه المنظومات ومظاهر المشاشة تغذيها ثقافة منغلقة عشائرية، أو مناطقية، أو بدوية، أو طائفية، تترابط مع استعدادات وراثية نائمة تنفخ تجارب سيئة في جمرها الخابي فتوقظها.

٦- المسؤولية والمبادرة الاجتماعية^{٤٤}: مرتكزات للإصلاح والبناء:

تشكل مستويات المسؤولية والمبادرة الاجتماعية فرص بناء أكبر لرأس المال الاجتماعي، ويمكن أن تتعاضد أدوار المجتمع المدني في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تتسم في أكثر الأحيان

٤٣ - أنظر لمزيد من التفاصيل: د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق: مؤشرات المشاشة وفاعلية السياسات، عمان: دار أمجد، ٢٠١٦، الفصل الخامس.

٤٤ - ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تمثل قدرة المجتمع على القيام بدور تنموي فاعل بوصفه آلية للدفاع عن النفس والمجتمع ككل، وتوفير الحماية الشاملة للأشخاص الذين يحتاجون الحماية أو الرعاية الاجتماعية حينما يهدد المجتمع بمخاطر الأزمات الصحية، والأمية، والبطالة، وعدم الحصول على فرص التعليم، والعزلة الجغرافية، والصراع وغيرها. وتتأثر هذه القدرة بطبيعة التنوع الثقافي داخل المجتمع ونوعية الجهات الفاعلة في المجتمع. أما المبادرة الاجتماعية، فإنها تمثل مشاركة المجتمع المدني في الجهود المتواصلة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وهذه الإمكانيات تختلف على وفق تنوع الجهات الفاعلة وإمكاناتها، والعوامل المحلية، والعقبات المعيارية. فالعوامل المحلية تتعزز بالثقة والإيمان بقدرات المجتمع إلى جانب الفرص المادية (الاتصالات، والنقل، البنية التحتية، والتعليم والخدمات المصرفية، والصحية) ورأس المال المعرفي (الموظفون المؤهلون من ذوي المهارات المحددة). أما العقبات المعيارية فتشمل العوامل ذات الطبيعة الرسمية أو القانونية، الموضوعية، التنظيمية والبيروقراطية والاجتماعية والثقافية، أو العوامل ذات الطابع السياسي. وتعرف المبادرة الاجتماعية على أنها إجراءات نوعية محددة من قبل المجتمع المدني، وتوجهها نحو التنمية الاقتصادية وفي هذا الصدد، يكون المجتمع المدني -ليس كياناً أخرى- صاحب المبادرة الاجتماعية الأكبر أو الأصغر في مساره التنموي.

بالشدة والطبيعة الحمايية، ولاسيما في ظروف الأزمات والعنف في أثناء الصراع، حيث توضع الثقة على المحك، وبدلاً من ذلك، هناك فرص أكبر لامتلاك رأس المال الاجتماعي علاقات متشابكة، متطلعة إلى الخارج، ذات توجهات تنموية أو موجهة نحو المبادرة الاجتماعية، كما هو الحال في أوقات السلام والأمن، وهذان الجانبان من رأس المال الاجتماعي (مثل الكثير من مفاهيم الترابط وتجسير رأس المال الاجتماعي) قد تختلفان في تفاعلها مع ظروف الصراع، ونوعية المجتمع المدني، ودور الدولة وقوى السوق. وفي إطار هذا المسار، تؤكد الدراسة على المجتمع المدني كونه مركباً من نوعين من رأس المال الاجتماعي التي قد تكون بديلاً أو تكمل أدوار الدولة والسوق ووظائفهما، والكشف عن درجة التماسك الاجتماعي والتقاطع بين الدولة والسوق كمحرك عمودي أو ربط رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني كمحرك أفقي.

٧- الثقافة الشعبية: محفز للتعبئة كاشف للانحراف:

في المجتمعات التقليدية ذات العمق الحضاري التاريخي تتقدم الثقافة في وعيها أحياناً على حركة المتغيرات المجتمعية في أثناء الأزمات والكوارث، فالثقافة الشعبية في العراق تميزت عبر التاريخ بزخم وسعة انتشار وتنوع ولاسيما في مراحل التحول أو الأزمات، وهذه الثقافة تجسدها حركة المجتمع بما نقرأ ونسمعه ونراه، من شعر أو زجل أو أهزيج وأغنيات، ومن مقاطع تمثيلية وحتى النكات، وما يرافقها من كتابات ساخرة وتخطيطات كاريكاتيرية وهي تواجه ظروف المحنة وتحدياتها، حيث تنشط الثقافة الشعبية وتتسع أمدائها وتعدد وسائلها، كلما كانت الظروف أصعب وأكثر ضرراً، وتكون أكثر قبولاً من المواطنين، وأكثر تأثيراً أيضاً.

في هذه المراحل تنشط الثقافة الشعبية لحشد الناس، وكشف مكامن الخلل، ومواجهة الانحراف، والتخفيف من الصدمات وكشف الممارسات التي لا تنسجم ومعايير المجتمع. وتدخل في ظروف التحدي القاهر وسائل أخرى كالمناير والأهزيج الحسينية التي صارت تمارس دوراً مؤثراً وشجاعاً في مواجهة الانحراف الراهن، فتسقط في أيدي المتسلطين، وتخرجهم، وتهز مواقعهم.

إن زخم الثقافة الشعبية يشحن الهمم ويواجه المنحرفين ويعريهم أمام الرأي العام، ومن ميزاتهما أنها لا تقتصر على جماعة أو فئة دون أخرى، إذ تجدها حاضرة في كل عنفوانها في الريف والحضر والبادية، بين الفقراء والموسرين، وبجميع اللهجات المحلية.

٨- الرموز الاجتماعية: محرك للبناء معزز للاستقرار:

تشكل الرمزية -ولاسيما في المجتمعات التقليدية- إحدى أهم القوى الدافعة للفعل الاجتماعي، بل إن مساحة تأثيرها تمتد في الحياة الاجتماعية لتجسد الحقائق المجردة، العقلية أو الأخلاقية، في المجتمع وجعلها مرئية وملموسة بتعبير العالم روجيه؛ وبذلك فإنها تساعد على التذكير والاستمرار في المحافظة على مشاعر الانتماء، وفي ضمان المشاركة التي تلائم الأعضاء بحسب الوضع والدور الذي يحتله كل واحد منهم، فضلاً عن أنها تساعد في إقامة النظام الاجتماعي الطبيعي، واستمراره، وتعزيز متطلبات التضامن الذي يفترضه^{٤٥}.

وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للرمزية بوضوح في المجتمعات التي تمر في مراحل تحول كبيرة، وتتبنى أشكالاً محسوسة متعددة ومتنوعة يمكن تحديدها بالآتي:

- الرموز التي تدفع التضامن وتشجعه.
- الرموز التي تحدد التنظيم التدرجي للجماعات.
- الرموز التي تشد الحاضر إلى الماضي.
- الرموز التي تجعل وجود القوى والكائنات فوق الطبيعة وجوداً فعلياً.

إن هذه الرموز لا تساعد فقط على تقديم الجماعات وتمثيلها بصورة حسية، وإنما يمكنها كذلك أن تستخدم من أجل إثارة شعور الانتماء والولاء عند الأعضاء وتضامنهم^{٤٦}. وهذا ما تسعى الدول إلى توظيفه من خلال: إنشاد النشيد الوطني، أو الجولات التي يقوم فيها الرؤساء في ظروف الأزمة وغيرها، وتتجسد إحدى المشكلات الأمم الفتية تتجسد في خلق الرمزية الموحدة، ولاسيما أن تجعلها حية ولها دلالة بالنسبة إلى مجموع المواطنين^{٤٧}.

٩- الذاكرة الجمعية كقوة دافعة للإعمار:

إذا كان الماضي يحمل إلى أي جماعة بعضاً من هويتها أو كيانها، فإن الذاكرة الجمعية ليست

٤٥- غي روجيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام: الفعل الاجتماعي، ترجمة د. مصطفى دندشلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ١١٤.

٤٦- المصدر نفسه، ص: ١١٥.

٤٧- المصدر نفسه، ص: ١١٦.

إلا عاملاً من العوامل الأكثر قوة في التضامن الاجتماعي، فالرموز التي تستعملها مثقلة بالمعاني، وإن الذكريات التي تثيرها هذه الرموز محملة بانفعالية الجماعة، فهي مصدر مشاركة نفسية وتقريباً بايولوجية، فهي تقدم تفسيراً أو على الأقل عقلنة للوضع الحاضر، وهي قبل هذا وذاك تقدم الدروس من أجل المستقبل؛ وهذا يكفي كمحفز أساس يساعد بقوة على تضامن الجماعات وعلى المشاركة بين أعضائها، وعلى وجهة الفعل الفردية والجماعية^{٤٨}.

الخاتمة:

تظهر التجارب الدولية تبايناً في قدرة المجتمعات المحلية على تسهيل عمليات الاستجابة بطريقة سريعة ومنسقة، وإن عملية الاستعداد والاستجابة لظروف الأزمة تتم من خلال الإجراءات العديدة لأصحاب المصلحة الوطنية والمحلية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فالمجتمعات المرنة الصامدة لديها القدرة بالاعتماد على عناصر القوة الكامنة الداخلية والموارد اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية^{٤٩}.

تؤكد معطيات الدراسة تؤكد ان العناصر الأساسية المخففة للصددمات ودرء المخاطر^{٥٠}

تركز في:

أ- تنمية قدرات الناس وتمكينهم بتوفير بيئة آمنة ومحمية من المخاطر:

- تحليل المخاطر والتحديات لمنع الكوارث في المستقبل
- التعرف على مواطن الضعف والقوة.
- التقليل من مخاطر التعرض للأزمات.
- اتخاذ التدابير لحماية الناس وممتلكاتهم عند وقوع الأزمة.
- تعزيز آليات التكيف والمواجهة لبناء المنعة.

٤٨- المصدر نفسه، ص: ١٢٠.

49 - Murphy, B. 'Locating social capital in resilient community-level emergency management'. Natural Hazards, 2007, 41(2): 297-315.

50 - UNDP., Human Development Report 2016: Risk Proofing the Western Balkans: Empowering People to Prevent Disasters. Sarajevo, UNDP 2016, PP. 27-28.

ب- تطوير قدرات الناس بأنفسهم لتعزيز أدوارهم التنموية بوصفهم عاملاً من عوامل التغيير:

❖ يبدأ بناء الصمود والمنعة على مستوى الفرد والمجتمع بتعزيز وتقوية النظم والأنساق الاجتماعية، مثل الخدمات الاجتماعية والحكومات المحلية، وتمكين الفئات الأكثر هشاشة والشرائح المكشوفة من المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال، والشباب، وكبار السن، بتمكينهم وتطوير مهاراتهم في التعامل مع الصدمات والضغوط المختلفة.

❖ تعزيز القدرات والإمكانات التي ترفع مستويات المرونة لدى الناس ليكونوا قادرين على الاستجابة المبكرة بالقيام بأدوار نشطة وفاعلة تخفف من الصدمات وتدرئ المخاطر من خلال:

● تخفيف الصدمات ودرء المخاطر.

● الاستعداد، بما في ذلك التخطيط للطوارئ وممارسة التظاهرات والتعبئة.

● الاستجابة للكوارث وتحديد آليات التصدي.

● إعادة بناء حياتهم وتأمين سبل العيش لهم.

❖ وينبغي أن تؤمن خيارات الناس في هذه العملية (في ضوء معرفتهم بالمخاطر، والعيش في الأماكن التي يرغبوها، وانخراطهم في الأنشطة الاقتصادية القادرين عليها ويرغبون المشاركة فيها).

إن قدرة أصحاب المصلحة في التعامل مع المخاطر - بما في ذلك التكيف وتوظيف قدراتها في عملية التحول - تشكل مظهراً أساسياً من مظاهر المرونة وبناء المنعة، وذلك لأن العلاقات بين رأس المال الشخصي والاجتماعي والمؤسسي، بأشكالها الرسمية وغير الرسمية والمشاركة المدنية، والاتصالات، والإدماج الاجتماعي، والثقة، والتضامن هي مفتاح مكونات رأس المال الاجتماعي التي تشكل الوجه الآخر للصمود المجتمعي، وهذه المظاهر يمكن تلخيصها بالآتي:

● الاتصالات وصمود المجتمع:

ترتبط نوعية الاتصال وتبادل المعلومات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالصمود المجتمعي؛ وهذا يؤشر بوضوح إلى قدرات الشبكات في النظام والمجتمع المحلي على نقل المعلومات بسرعة لإنقاذ حياة الناس والممتلكات، وتقليل الأضرار الحتمية المتوقعة.

وتشير الأدلة والتقارير الدولية للبلدان التي مرت بأزمات وكوارث إلى أنه حينما تكون قنوات الاتصال غير فعالة والمؤسسات مرتبكة، فإن عمليات الحماية والإنقاذ التي يعتمد عليها المواطن لتخفيف الخطر وحماية الممتلكات على قدرات المجتمع المحلي وصموده؛ فقد أظهرت عمليات الاستجابة للأزمات في المجتمعات المحلية في صربيا⁵¹ وبنحو ملحوظ اعتماداً واسعاً على القنوات غير الرسمية للاتصال، وفي معظم الحالات، كانت عمليات الاستفادة من نظام التخفيف من مخاطر الكوارث معتمدة على قنوات الاتصال، وتحقيق أقصى استفادة منها. وفي بعض الحالات، يسعى نظام الحد من المخاطر إلى تحقيق الدعم من خلال التواصل مع قنوات بديلة؛ مما أدى إلى تحسن أدائها بنحو عام، فالكلمة التي تطلق من الفم، تنشر الإنذارات المبكرة وهو مظهر من مظاهر الصلات القوية بين المجتمع المحلي ونظام الحد من مخاطر الكوارث المحلية ومثلي المجتمع.

• الشراكات:

تتسم الشراكات والتعاون في إطار البنى المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات في غالبية المجتمعات بعلاقات غير رسمية وقوية، وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية غنية بالموارد، ولكن إمكانيات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين تستثمر فقط من الإدارات العليا في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال: اتسمت طبيعة الشراكات والتحركات غير الرسمية في المجتمع الصربي في أثناء الأزمات بقوة من خلال الاتصالات الشخصية والصدقات، في حين بقي التعاون الرسمي في إطار الحد من مخاطر الكوارث في المجتمع المحلي يتسم بالضعف والهشاشة⁵².

وعلى الرغم من أن النظام المحلي للحد من مخاطر الأزمات يستند أساساً إلى متانة رأس المال الاجتماعي في الاستجابة للمخاطر، فإن احتساب هذا الرصيد للقطاع الخاص من أجل التعويض عن النقص المادي، لم يجد إطاراً منظماً للتعاون في معظم الحالات، وفي الوقت نفسه، إن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لا تدرك أحياناً بأنها مصادر للخبرات البشرية الضرورية.

بالمقابل، حينما ترسم صيغ التعاون بين الدولة واللاعبين الآخرين من غير الدولة، كما هو مبين في عدد قليل من المجتمعات المحلية، فإن النظام المحلي للحد من مخاطر الأزمات والكوارث يشهد سرعة وكفاءة في الاستجابة إلى ظروف الأزمة؛ مما يقلل من الخسائر المحتملة في الأرواح والأصول، ويساعد أيضاً على زيادة وتيرة الانتعاش.

51 - UNDP, Human Development Report, Serbia 2016, Social Capital: The invisible Face of Resilience.

52 - UNDP, Human Development Report, Serbia 2016, Social Capital: The invisible Face of Resilience.

● العدالة الانتقالية:

في أعقاب النزاع، غالباً ما تتخذ المجتمعات سلسلة من الإجراءات والآليات للرد على الانتهاكات الماضية، وهذه الآليات تأخذ أشكال الملاحقة القضائية، ولجان تقصي الحقائق، وخطط التعويض، والعدالة الانتقالية، والبناء المؤسسي؛ وتهدف هذه الإجراءات إلى فرض المساءلة عن الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع، والمصالحة داخل المجتمعات المحلية، وبعد انتهاء النزاع، تسعى المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للمجتمعات المتضررة والمنكوبة. وهذه المسارات تتطلب مشاركة عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنمية، والقادة المثقفون، والرموز الوطنيون والمحليون، على وفق الأولويات الآتية:

● نزع السلاح وإيقاف التعبئة وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

● تعزيز أركان العدالة الانتقالية.

● ترسيخ مرتكزات السلم المجتمعي وتعزيز مبادرات المجتمع المدني والمحلي.

● أن تتحذر جهود التمكين في سعي جاد وحثيث لإحلال الأمن والاستقرار المجتمعي، وضمان شمول هذا السعي الشباب والمرأة كفاعلين أساسيين في عمليات التنمية.

● الانتقال بالسياسات الاجتماعية من تضييد الجراح إلى التنمية المستدامة:

إن مستويات المرونة والصمود التي تحققها المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع تعتمد بنحوٍ أساس على طبيعة التأثير الواقع على مستويات المعيشة وديناميتها في مختلف الأوقات؛ لأن فقدان حياة الأشخاص والممتلكات تؤثر في قدرات الأسر والأشخاص على ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في مراحل ما بعد النزاع. وليس من شك أن تأثيرات النزاع المسلح لا تقتصر فقط على ما تمتلكه الأسرة من أصول مادية (رأس المال المادي)، ولكنها أيضاً تستنزف تراكم رأس المال البشري.

إن طبيعة البرامج والسياسات التي تتبناها الدولة لبناء المنعة والاستراتيجيات المطلوبة من قبل المجتمعات المحلية لمواجهة تحديات ما بعد النزاع تبدأ أولاً من إرساء أسس تحقيق العدل، وبناء السلام، والانصاف، والمصالحة الاجتماعية. فالنزاعات المسلحة قبل كل شيء صراع بين إرادات تؤدي إلى تدمير البنى المؤسسية، وتعمق مساحة التشظي والانقسام في النسيج المجتمعي، وتعطل

الجهود المجتمعية وفرص بناء الوطن وتكامله الثقافي والاجتماعي. فمن جانب الأمن الاجتماعي، تتعرض الفئات الهشة والفقراء ولاسيما المرأة والأطفال إلى مزيد من الانتكاسات نتيجة فقر السياسات، وضعف تطبيق حكم القانون والنفوذ من العدالة، فضلاً عن تفشي الفساد-الذي غالباً ما يميز بيئات النزاع، وما يصاحبه من ارتفاع في معدلات الانحراف، والجريمة، وفقدان الأمن، وتنامي مشاعر الخوف والقلق.

ولا بدّ أن تتجه مساعي بناء المنعة الى الفئات الأكثر تضرراً في جميع البيئات -الحضرية والريفية- بحيث تنتابها مشاعر الهشاشة، وفقدان الأمن الشخصي، وانتهاك للحقوق، إلى جانب ما تتعرض له من عنف، وتهميش، وإقصاء⁵³، فالمشاعر الناجمة عن فقدان الأمن يُحدّد حركتهم وفرص مشاركتهم في الحياة العامة والخاصة. وعلى صعيد آخر يؤدي توسيع الحرية وتحقيق الأمن الإنساني، إلى تعزيز معايير التغيير في المؤسسات والمجتمع، التي تؤدي بالنتيجة إلى تقليص مساحة العنف والتمييز بين الأشخاص، ويؤدي تحسين الأمن والاستقرار إلى تقليص مساحة الهشاشة (ومنها الهشاشة المركبة) للأفراد والمجتمعات المحلية، ويعزز مشاعر الثقة بالأمن، والتمكين، والمستقبل.

53- UNDP., Human Development Report. Sustaining Human Progress, Building Resilience, Reducing Vulnerabilities, 2014.